

ج - يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة ويبان شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .

مادة ٤ - تعدل المادة (١٥١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (د) واعادة ترقيم الفقرة (د) الاصلي لتصبح (هـ) :-

د - يحظر استهلاك العقاقير المخدرة في صيد الطيور والحيوانات البرية .

مادة ٥ - تعدل المادة (١٥٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :-

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الآن انتهت اجائنا ، الجلسة القادمة سنحددها فيما بعد .  
والآن ترفع الجلسة .

امين عام مجلس الامة بالوكالة

فيل عصفور

رئيس مجلس النواب

فيل عريقات



مجلس النواب

## مجلس النواب

الدورة العادية السابعة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة بيوم الاثنين ١٧ صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ١١ آذار ١٩٧٤ م

(الجلد ١٩)

(العدد ٨)

مجلس النواب

صفحة

١٤

١٤

(مواقف)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :-

مجلس النواب

صفحة	مواصفة	
١٥	١ - طالب اجازة مقدم من معادة النائب السيد علي الرعي	
٥٥	ب - كتاب معطرة مقدم معالي النائب السيد عبدالله الكليب	
٥٥		
٥٦	٣ - ثلاثة الاوراق الواردة	
٥٦	أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ( ١٢٧ ) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ ،	
٥٧	ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٦٢٢٢ المتضمن استعجال النظر في مشروع قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المتقولة لسنة ١٩٧٤ .	
٥٨	٤ - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٩٢٦ على السؤال رقم ( ٢ ) المقدم من معادة النائب الشيخ عبد الباقي جمر .	
٥٨	٥ - مقررات اللجنة القانونية : -	
٥٨	أ - قرار رقم ( ٦ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢ بشأن :	
٥٨	١ - القانون المؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار .	
٥٨	٢ - مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤ :	
٥٨	٣ - مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٤ .	
٥٨	ب - قرار رقم ( ٧ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢ بشأن مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ .	

٥ - كلمة معادة السيد عبد النور الحيد حول الاوراق الجليلي الواقع في منطقة الكسارات وطلب مساعدة المضررين من ذلك .  
٥ - كلمة معادة السيد عاصي ابو النور بطلب امالة معادة السيد عاصي عبدالله الفيضاني لجنة الشؤون الخارجية ووزارة العدل الاسمية على هذا الاصلاح .

صفحة	مواصفة	
٢٨	ج - قرار رقم ( ٨ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٥ بشأن مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ .	
٣٤	د - قرار رقم ( ٩ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٥ بشأن مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤ .	
٤٠	٦ - قرار اللجنة الادارية رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/١٦ بشأن بعض المرائض والشكاوى .	
٤٨	٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ( لم تعين )	

هكذا منه الفصل

## مجلس النواب

### مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قاتري في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٤/٣/١١ برئاسة عطوفة السيد محمد الخشاش نائب رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور.

وتفيع ممثلو السادة : كامل عريقات ، عبد الله الكليب ، يحيى الدين الحسيني ، امين عيج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب ، ادوار دحميس ، موسى عيسى عابده ، رمضان حجه ، صدي الجعيري ، محمد ابو صبيح ، حافظ عبد الله ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد يونس ، عيسى عقل . وتقيب بدون معلنة : خالد الحاج حسن رفعت المني ، رزق البطاينة . وحضر من الحكومة :

وزير الانشاء والتصير معالي الدكتور صبحي امين عمرو . وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو حوده . وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاضي . وزير العدل معالي السيد سالم المساعده . وزير الاشغال العامة معالي السيد احمد الشويكي . وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بنزيان . وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني .

وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة . وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري . وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود . وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين .

وزير التكوين معالي السيد صادق الشرع .

### افتتاح الجلسة

السيد نائب الرئيس

التصاب قاتري : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث الآن اذن المواضيع المدرجة على جدول اعمال جلسة اليوم نقضل .

### ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يقل محضر الجلسة السابقة

الجميع : تصادق على ما جاء فيه وتعني الامين العام من تلاوته .

### ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد نائب الرئيس

يقل الاجازات والاعتذارات الواردة .

السيد الامين العام بالوكالة

طلب اجازة مقدم من السيد علي الرعي .

( أ )

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب الأكرم المبحث طلب اجازة خمسة عشر يوماً للمعالجة الطبية في ألمانيا أرجو الموافقة على منحي اجازة مدة خمسة عشر يوم اعتباراً من تاريخ ٧٤/٣/١١ لأجل الذهاب الى ألمانيا للمعالجة الطبية حيث أنني بحاجة ماسة لهذه الاجازة ختاماً تقضوا اقبول فائق الاحترام .

المستعصي النائب علي داود الرعي

٧٤/٣/١٩

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على اجازته ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام بالوكالة

( ب )

وهذه برقية من السيد عبدالله الكليب :

معالي رئيس مجلس النواب عمان

لاسياب عائلية خالت دون حضوري ارجو قبول معذرتي .

عبدالله الكليب

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع موافقون

السيد الحبيب نائب عمان

معالي الرئيس

قبل امين عرج وقع التفجير في الاثرية بموقع

الكسارات وقد هدم منزل وارسلت الحكومة عدد من المهندسين والخبراء الى هذا الموقع وبما ان هذا الموقع يوجد فيه من الضمضاء والعمال امرت الحكومة بترحيل ما يقارب العشرين عائلة لهذا ارجو من الحكومة ارسال لجنة خاصة لتأمين عائلات هؤلاء المساكين والتعويض عليهم حتى يصكبوا من تأمين عائلاتهم وشكرًا .

الشيء الثاني تقدمت بمسائل للحكومة حول ترميم مسجد الكهف ومسجد جاره وحتى الآن لم يصلي جواب من وزارة الأوقاف فارجو سرعة الجواب من وزارة الأوقاف .

السيد نائب الرئيس

ما رأي دولة الرئيس بالنسبة لفقرة الاول ؟

السيد رئيس الوزراء

ياسيدي موافقون .

السيد الحبيب نائب عمان

الذي فصلته الزلازل الزلازل .

السيد ابن العز نائب عمان

انبار تصحيح يا مفلح بك اصبح لي اريد .

أن اكلم .

اقترح ادخال السيد خالد الفياض في لجنة الشؤون الخارجية لأنه عضو في لجنة واحدة فقط .

السيد ابراهيم نائب جنين

تقي على ذلك .

السيد الحبيب نائب عمان

تقي على ذلك .

السيد الحبيب نائب عمان

تقي على ذلك .

مجلس النواب

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على أن يكون السيد خلد  
القباض عضواً في لجنة الشؤون الخارجية ؟  
الجميع موافقون

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

السيد نائب الرئيس

تتلى الاوراق الواردة .

( ١ )

السيد الأمين العام بالوكالة

الرقم ١٧٧/١٠٨/٢

التاريخ ١٩٧٤/٣/٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٨١/١٠٨/٢  
المؤرخ في ١٩٧٤/٢/١٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من  
الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٦ .  
المراقبة على مشروع القانون المعدل لقانون تقايمة  
اطباء الامانة لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من  
التعديلات وورفع السيد خلد الذي ادخله مجلسكم الموقر عليه .

ابعث لمعاليكم نسخ مشروع القانون بالصيغة  
التي وافق عليها مجلس الاعيان ، رجاء التكرم بعرض  
ذلك على مجلسكم الموقر واعلامي نتيجة قراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان  
سعيد الحقي

الاسباب الموجبة

لما كان قانون تقايمة اطباء الامانة رقم ( ١٧ )  
لسنة ١٩٧٢ يشترط على الطبيب الذي يطلب الحصول  
على ترخيص لمزاولة المهنة ان يجتاز الفحص المقرر  
لهذه الغاية ، وبما ان اعداد اطباء الامانة الذين  
يتخرجون سنوياً قليلة نسبياً ويكون تخرجهم على  
فترات متباعدة ودورات الفحص تعقد كلها توفر  
عدد كاف من الاطباء ولكي يتمكن وزير الصحة من  
اعطاء تصاريح مؤقتة للاطباء للعمل لحين انعقاد  
الدورة حرصاً على مصلحة الطبيب وعدم اضرار  
فرصة دون عمل فقد عدلت المادة (٨) على هذا الشكل .  
واما بالنسبة للمادة ٢٦ ب فقد عدلت للمحافظة  
على حقوق الممارسين المكتسبة عبر السنين الطويلة  
واستثناء (حشو الامانة وقلمها) من احكامها .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون تقايمة اطباء الامانة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون تقايمة اطباء الامانة لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع  
القانون رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ٨ ) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

اذا لم يتنجح الطالب في الفحص او اذا تكرر  
اجراء الفحص لاي سبب فلوزير ان يمنح الطالب  
تصريحاً مؤقتاً لمزاولة المهنة في عيادة طبيب مسجل  
الى ان يتقدم الطالب للفحص ويتنجح فيه .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ( ب ) من المادة (٢٦)  
من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخرها :  
( باستثناء حشو الامانة وقلمها ) .

السيد نائب الرئيس

المشروع كما ورد من مجلس الاعيان .

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع موافقون

( ب )

السيد الامين العام بالوكالة

الرقم ١٦٢٢/٥١/١

التاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ( ١٢٠ ) نسخة من مشروع  
قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال  
غير المنقولة لسنة ١٩٧٤ بشكله الذي اقتره مجلس  
الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٩ مع الاسباب الموجبة  
له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره  
واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

السيد القضاء نائب صجلاون

نحن موافقين على صفة الاستعجال وعلى  
القانون كما ورد من الحكومة .

السيد نائب الرئيس

ارجو ان اوضح اولاً للاخوان ، سنأقر  
الجنة القانونية

السيد ابو البر نائب معان

الجنة ما وافقت عليه .

السيد نائب الرئيس

التعديل اسقط حق الشفعة والاولوية لمؤسسات  
الاسكان بناء على قرار من اعضاء اللجنة منهم البعض .  
التعديل تفهم من طلب الاستعجال ، التعديل لا يمس  
شيئاً ولا يخل به ، جيد .

هل تقرأ لكم المشروع ؟

السيد معمر نائب اربد

يقرأ القانون اولاً .

السيد ابو البر نائب معان

النظام ينص على ان اي قانون يقرأ في المجلس  
ويعد ما يقرأ بحال . اما بحال او احيل ، اسئل ورق  
وقلم وخلصني ١١  
انا اطلب التقيد بالنظام والقانون .

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على صفة الاستعجال ؟

الجميع موافقون .

السيد القضاء نائب صجلاون ومقرر اللجنة القانونية

هذا القانون اعطيت صفة الاستعجال ، المجلس  
الكرم وافق على ذلك واللجنة القانونية في نفس الوقت  
وقبل هذه الجلسة درستته واقتره بجميع اعضائها  
ووافقت عليه كما ورد من الحكومة والبلد . . .

السيد ابو البر نائب معان

انا اضرب على النظام ، المادة ٤٠٥ من النظام

مكتبة حيد الفصل

المجلس تنص على القراءة والقانون والنظام اقوى من الاقتراحات .

السيد نائب الرئيس يتل المشروع

السيد الامين العام بالوكالة : -

### الاسباب الموجبة

لوضع مشروع قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

بما ان مشاريع الاسكان الجاهزة ليض فئات المواطنين من العسكريين او المدنيين انما وضعت لتأمين حاجات اجتماعية معينة وحتى لا يكون بالامكان ممارسة حق الاولوية او الشفعة فيما يتعلق بوحدة عند بيعها او ارفاقها الى المستحقين وجد من الضروري وضع هذا المشروع .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل .  
ويجوز له من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعديل المادة الثانية من القانون الاصل باضافة البدين ( هـ ، و ) الى آخر البنود الواردة في الفقرة الثالثة منها : -

هـ - اذا حصل البيع او الفراغ من مؤسسة

الاسكان الى احد المتضمنين من مشاريعها ، او من جمعية اسكان الى احد اعضائها ، او من الجمعية الخيرية للقوات المسلحة الى احد ضباط او افراد القوات المسلحة .

و - تسري احكام الفقرة ( هـ ) على الدعاوى التي لم تقترن بحكم قطعي .

السيد نائب الرئيس

المشروع كما تلاه السيد الامين العام بالوكالة ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع موافقون

هـ وسيرسل للمشروع بالصيغة التي وافق المجلس عليها الى مجلس الاعيان المرقه

٤ - جواب معالي وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ على السؤال رقم ( ٢ ) المقدم من سماحة النائب الشيخ عبد الباقي جمو

السيد نائب الرئيس

يتل جوابه معالي وزير الاقتصاد على سؤال الاستاذ جمو

السيد الامين العام بالوكالة

نص السؤال ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال رقم ( ٢ )

تاريخ : ١٩٧٤/٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ارجو توجيه السؤال التالي الى ( معالي وزير الاقتصاد ) ورجاء ورود الجواب ضمن المدة القانونية .

والتمنوا الاحترام

قامت وزارة الاقتصاد ببيع كمية من الرز على بعض التجار ، ارجو ان يطلع المجلس على اولا : كمية الرز ، ثانيا : سعر الطن الواحد ، ثالثا : طريقة البيع ، اهو عام ام محصور :

والسلام عليكم ، ١٩٧٤/٢/٦  
نائب عسان  
عبد الباقي جمو

وجواب معالي ابو زيد عليه هو : -

الرقم ٩٢٦/١/٨١٠

التاريخ ١٩٧٤/٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب اشير الى كتاب معاليكم رقم ٦٤/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٧٤/٢/١٠ المتعلق بموضوع سؤال الشيخ عبد الباقي جمو حول موضوع الارز المستورد لحساب هذه الوزارة .

بتاريخ ١١ من شهر شباط سنة ١٩٧٣ تم التعاقد بين هذه الوزارة وشركة الراوي لتصدير الحاصلات الزراعية في القاهرة لشراء ستة الاف طن ارز مصري بسعر ( ٨٧ ) دينار و ( ١٥٥ ) فلسا واصل اللادقية على ان يتم توريد هذه الكمية الى الاسواق الاردنية بالشكل التالي : -

اذا	١٥٠٠ طن
نيسان	٢٠٠٠ طن
ايار	٢٥٠٠ طن

يضاف مبلغ حوالي سبعة دالير و ( ٢٤٠ ) فلسا بدل تأمين واجبور نقل ورسوم ميناء ونجدين ليصبح كلفة الطن الواحد ( ٩٥ ) دينار و ( ٩٥ ) فلسا باستثناء اجسور المستودعات والموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من دائرة التموين .

اما سعر بيع الطن فقد حدد سعره بمبلغ ( ١١٢ ) دينارا لطن الواحد الى تاجر الجملة بموجب قرار مجلس ادارة التموين رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٧٣ .  
حدد المجلس سعر الشوال الواحد بمبلغ احد عشر دينارا وخمسة فلس وسعر الكيلو الواحد للمستهلك في كافة أنحاء المملكة بمبلغ ( ١٢٠ ) فلسا اما البيع فكان يتم بالطرق التالية : -

أ - يصرف اربعة اطنان اسبوعي لاي تاجر كان في عمان .

ب - تصرف اية كمية الى المحافظات بموجب كتب تصدر عن موابق التموين او اي حاكم اداري وهذه الكتب موجهة لدى دائرة التموين شريطة ان لا يزيد الكمية عن خمسة عشر طنا لاي محافظة اسبوعيا .

بتاريخ ١٣/٩/٧٣ اوقف الصرف لوصول كميات جديدة من الارز لحساب التجار وبيانات الوزارة بصرف الكميات المتبقية الى الجهات التالية : -

أ - صرف ( ٢٥ ) كيلو ارز لحساب موظفي الدولة بالدين تسدد على مدة شهرين .  
ب - صرف كمية ( ٢٥ ) كيلو بالتقد بعد العيد الى الذين كانوا بحاجة من موظفي الدولة .  
ج - صرف ( ٢٥ ) كيلو ارز تقدا لموظفي المؤسسات العامة والخاصة مثل البنوك وسكة الحديد وعالية وامالة العاصمة وغيرها .

د - صرف للجيش العربي ( ٢٠٠ ) طن والامن العام ( ١٢١ ) طن والجامعة الاردنية ( ١٥ ) طن والى كتيبتين للجيش بواسطة المهند ابراهيم عجيل ( ٦ ) طن والجنميات الشيرية عشرة اطنان والمظلة البعلابية ( ٢٥ ) طنا معلوم محافظة اربد ( ١٧ ) طنا

هكذا منه الفصل

ودكان الجندي خمسة اطنان ثم الى المستشفيات والمنازل الداخلية حسب حاجتهم ومحمود نصف طن على اقل حد .

بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٩ قرر مجلس ادارة القوين رفع السعر الى ( ٢١٠ ) فلسات للكيلو الواحد للاسباب التالية :-

أ - الرصيد الباقي بتاريخ ١/٢٩ بلغ حوالي مائة طن فقط .

ب - كثرة المراجعين الراغبين بشراء الارز ، وبعضهم كان يستغل فرق السعر بين سعر الوزارة والاسواق المحلية فيبيع الكمية التي يحصل عليها لان الاسعار العالية لهذه المادة رفعت بنسبة ثلاثة اضعاف تقريبا . علما بان الكمية التي كانت تصرف من شوال فما دون .

ج - عند دراسة كلفة الارز المشتري مجددا من جمهورية مصر العربية تبين بان الكلفة مسع انصاريف تعادل تقريبا ( ٢١٠ ) دقاير للطن الواحد علما بان الكلفة للطن الواحد في العام الماضي كانت حوالي مائة دينار ففضل المجلس ان تحدد سعر الكمية الباقية من العام الماضي والكمية الجديدة بسعر الكلفة البالغ حوالي ( ٢١٠ ) دقاير للطن الواحد بما سبق يتضح بان الوزارة قامت بتبعية الشراء والبيع وفقا للمصلحة العامة لخدمة بين الاختيار مصلحة المستهلك وذلك بعدم رفع السعر في السابق بنسبة ارتفاع الاسعار المحلية .

وبهذا ارجو ان اكون قد اجبت على الاستشارة الواردة بكتاب معاليكم اعلاه .

وللغرض اقبل فائق الاحترام

الاستاذ جمو نائب عمان

( في الواقع ومن المفروض ان يكون معالي وزير

الاقتصاد موجود حتى يستطيع ان يرد على هذا الرد . علما بانني غير مقتنع بهذا الجواب ، لانه ليس جوابا على سؤالي ، سؤالي هو لماذا وكم الكمية التي باعتها وزارة الاقتصاد / القوين للتجار ولمن باعت هذه الكمية ، الارز كسان سعر الكيلو بالمفرق ١٢٠ فلسا جاءت الحكومة وباعت موجوداتها الى بعض التجار بسعر يقسول عنه الوزير انه ٢١٠ فلسات وبذلك اعطت للتجار الحق في ان يبيعوا كما يشاؤون وبذلك ارفع سعر هذه المادة حتى اصبح الفقير عاجزا عن ان يشتري بعض حاجته من هذه المادة وجواب الوزير لم يشتر من قريب او بعيد الى سؤالي ، لماذا باع هذه الكمية التي بيعت بهذا السعر المرتفع بكمية ان السعر في الخارج قد ارتفع ولمن باع هذه الكمية ولماذا انا غير مقتنع بهذا الجواب واريد الجواب .

السيد نائب الرئيس

يا استاذ الكتاب موضع تخالفا ، بين انواع الكبيسات التي بيعت للتجار والموظفين والاسعار وارادة كلها في الكتاب .

الاستاذ جمو نائب عمان

هو بين من اعطى من الجيش والجمعيات والموظفين ، صار هنا تخصيصي وكل الموظفين لهم حق في هذه المادة وفي كل مادة تموينية ولا يجوز لوزارة الاقتصاد ان تخصيص في توزيع ثم تبيع الباقي على من تشاء . من التجار لان المواطنين كلهم سوا .

السيد نائب الرئيس

ذهبت عن ذكر ، معاذ الاستاذ انه بيع قبل ان يقرر مجلس القوين الاعل ب ١٢٥ للتجار الذين تقول عنهم وليس ٢١٠ ، ٢١٠ بعد ان بقي مائة طن .

ارجو من مقرر اللجنة القانونية السيد ساليان القضاء الفضل الى النصبة لثلاثة مقررات اللجنة .

( أ )

السيد المقرر

قرار رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاتها القسائري بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ برئاسة معالي السيد رياض الفلح رئيس اللجنة وحضور كل من المقرر عطوفة السيد ساليان القضاء والاعضاء اصحاب المعالي والساحة والمساعدة السادة : بشارة غصيب ، سايما المكشدة ، سامي جوده ، يعقوب معمر ، خالد الحاج حنين ، اميل الفوري ، عبد الباقي جمو .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المطالة على اللجنة من قبل المجلس الكرم وبدراستها والتقيتها قررت توصية المجلس الكرم بما يلي :-

( ١ ) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

أ - اعادة صياغة الفقرة ( أ ) من المادة ١٦ - للمدة بموجب المادة الثالثة من القانون على الشكل التالي :-

أ - تنفي الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المضاف من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجنابية لمدة ثلاث سنوات اذا انقضى المشروع داخل عاقلية العاصمة . ولتد ست سنوات اذا انقضى خارج عاقلية العاصمة .

ب - الاستعانة من عبارة ( ثلاث سنوات ) الواردة في السطرين الثاني والثالث من الفقرة ( ب )

قرر مجلس القوين . اجبت ان اصحح لان هذا هو ما اراده .

الاستاذ جمو نائب عمان لا .

السيد نائب الرئيس

لا ، اسمع لي ، هو باع للتجار ب ١٢٥ وليس ٢١٠ ، بسعر اقل وافق مما تقسول ، مجلس الادارة رفع السعر لما لم يبق الا مائة طن .

الاستاذ جمو نائب عمان

انا حارفت هذا ، لم اخطأ ، سألته بكم باع ولم باع ولماذا باع ؟

هذا سؤال لي ولا يجوز لأي نائب ان يتدخل فيه ، لذلك اذا سمحت .

انا اطمح ان وزارة الاقتصاد بعد ان خصصت في التوزيع اعطت جهات معينة واعطت بعض الموظفين ثم باعت ما تبقى لديها بسعر اقل بدعوى ان السعر قد ارتفع في الخارج هذا مفهوم .

السيد العوران نائب الطفيلة

وردت شكوى من أحد التجار الذين يتعززون كبيسات كبيرة من صفى السكر والارز الى هذا المجلس وأحيلت على اللجنة الادارية فاللجنة الادارية لاهمية الموضوع الذي طرقة التاجر حول هذه الاسعار التي تساهل منها التزويل الشيخ جمو واضحت جدا وأقرت اللجنة ثلاثة هذه البريقة للمجلس والآن المجلس على ضررها مع التصديلات يستطيع ان يتأقش بشكل منطقي واقعي صحيح ؟

ه - مقررات اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس

مكتبة عبد الفضل

للإدلة ١٦ المادة بموجب المادة الثالثة من القانون بكلمة (ستين) .

ج - الاستعاضة عن عبارة ( ثلاث سنوات ) الواردة في السطر الأول من الفقرة ( ج ) للإدلة - ١٦ - المعدلة بموجب المادة الثالثة من القانون بكلمة ( ستين ) .

د - إضافة عبارة ( والشركات المساهمة العامة التي تساهم الحكومة فيها ) بعد عبارة ( للبنسوك المرخصة الواردة في السطر السادس المادة ( ٣٦ ) المضافة بموجب الفقرة الرابعة من القانون :

( ٢ ) المرافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الرخصة لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

( ٣ ) المرافقة على مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ المائد من مجلس الاعيان المؤقر بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

( ١ ) إضافة عبارة ( ويجري ترخيصها من قبل سلطة الترخيص بتسليم من وزير السياحة ) الى آخر الفقرة ( ب ) المضافة بموجب المادة الثانية من مشروع القانون :

( ٢ ) الاستعاضة عن عبارة ( إضافة الفقرة د ) التالية اليها الواردة في السطر الثاني من المادة - الرابعة - بعبارة ( بإضافة الفقرتين ( د ) و ( هـ ) التاليين اليها ) مع قبول الفقرة ( د ) كما وردت من الحكومة وإضافة فقرة ( هـ ) اليها بالنص التالي : -

هـ - يسوم بقيادة السيارة السياحية السائح أو الزائر بالنسبة :

( ٣ ) إضافة مادة برقم ٥ الى مشروع القانون

بالنص التالي : -

المادة ٥ -

يضاف الى الملحق رقم ( ١ ) المنصوص عنه في المادة ( ١٧٨ ) من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ عبارة ( رسوم اقتناء السيارات السياحية ) وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

عُملت على مشروع القانون المعدل لقانون الرخصة لسنة ١٩٧٤

عبد الباقي جمو

- ١ -

اللجنة قبل عقد الجلسة في ضوء مطالبة الحكومة وفي ضوء المصلحة العامة أضافت فقرة جديدة بعد الفقرة - أ - من المادة ١٦ للمدلة من قانون تشجيع الاستثمار بالنص التالي :

( ٢ ) لمجلس الوزراء أن ييسر مدة الاعفاء لسنوات وأن يمددها لثلاث أخرى اذا كان المشروع لشركة تساهم فيها الدولة ويساهم فيها راسمال اجنبي أو كانت خارج حدود محافظة العاصمة .

ولذلك من أجل تشجيع الريف ولأننا من أجل تشجيع دخول الراسمال الاجنبي للاردن .

السيد ابو العز نائب معان

أنا لي تعليق على قانون تشجيع الاستثمار .

السيد المقرر

ما هو ، نخلص القانون .

السيد ابو العز نائب معان

أولا أنا أطلب شطب الستين عن منطقة عمان نهائيا لأن عمان صار فيها نخمة ، نخمة شركات .

ثانياً أطلب خروفاً من التجايل على القانون من قبل الشركات أن منطقة عمان لا تزيد فيها ، اذهب الى منطقة ضيقة خارج عمان ستة كيلومترات وأبني معنني ، يجب أن نحدد هذا ، أنت لا تقدر أن تحفظ تلعب التاجر ، التاجر عنده تلعب واسعة ، أنت يجب أن نحدد هذا الحكم وتشطب قضية عمان نهائياً من هذا .

السيد الحنيد نائب عمان

سكان عمان وقرى عمان تبلغ مليون شخص والعمال موجودين أكثرهم في عمان وحوالي عمان ولذلك لا يوجد مناطق التي يقول عنها ضيقة وغيرها .

السيد ابو العز نائب معان

لا ، في ، اذن اخرجهم من الاردن واشطهم من خارطة الاردن .

السيد الحنيد نائب عمان

أطلب وضعهم في معان .

السيد ابو العز نائب معان

للمصنع في المدن . .

السيد المقرر

ملاحظات الاخ الحاج عايطي لاشك ان اللجنة وضعت نص اعينها اولا تشجيع الريف ، وثانياً تشجيع راس المال الاجنبي وهذا يتفق مع خطة

التنمية الثلاثية أيضا بنفس الوقت لا يجوز أن نحسرم عمان رغم أننا كنا مترددين أن نجعل عمان حروسة اصلا من الأعداء الا أنه وجدنا أيضا من المصلحة أن ننشئ مشاريع ولكن نعطي اغرامات أكثر في المحافظات ، اما موضوع الحدود الادارية التي تفضل بها الاخ الحاج عايطي فلا استطع ان أقول في مراكز المحافظات تقول في المناطق الادارية التي حددها قانون ولقايمة التقييدات الادارية .

السيد ابو العز نائب معان عظيم عظيم .

السيد المقرر

هذه معروفة اخرج عن عمان ان شاء الله محمد المشروع اننا ليس في حلافة . لا تقدر ان نحدد القانون

السيد ابو العز نائب معان

انا اشكر اللجنة القانونية واوافق عليه ، او خالها لي .

السيد المقرر

خلص ، كما قلت ، واضح ، بقي كما هو مع التعديل الذي ادخلناه .

السيد نائب الرئيس

القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ للمعدل لقانون تشجيع الاستثمار هل يوافق المجلس عليه مع تعديلات اللجنة ؟

الجميع : موافقون

( ولما لي نص القانون كما وافق المجلس عليه والصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقر ،

مكة عبد الصلح



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢  
الجلسة (١).

<p>اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب</p>	<p>المادة كـ وردت من الحكومة باقتراح الجديد</p>	<p>نص الفقرة (١) من المادة ٩ ١- ان يكون مبرور اقتصاديا حالات المساهمة أو السابقة أو الاستكان أو استصلاح الأراضي المساهمة (١٦) نص الارباح الصافية للشروع الاقتصادي المبني من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان الشروع في الشروع المسدة ولمدة سبع سنوات اذا تكرر في احد اقر طبقا التالي : - ١- اذا كان الشروع شر ك مساهمة عامة ٢- اذا اقيم خارج عائلته الخاصة</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢٧ الجلسة (١) .</p>	<p>تعديل المادة (٩) من القانون الاسمي باضافة عبارة (الكل المهرى) الى اخر الفقرة (١) منها . بقي نص المادة (٩) من القانون الاسمي وضمنا مع باقي :- اعلاء الارباح الصافية من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية . ١- نص الارباح الصافية للشروع الاقتصادي المبني من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات وتحدد الى تسع سنوات اذا تكرر في الشروع احد للتربية التالية : ١- اذا كان الشروع شر ك مساهمة عامة ٢- اذا اقيم خارج عائلته الخاصة ب- تسمى مدة الاعفاء اجازة من تاريخ الميمنة في الانتاج على ان لا تجاوز مدة تحديد الشروع ثلاث سنوات وفي التاريخ التي يحتاج تحديد الاكثر من ثلاث سنوات لايجوز على الفواكه بناء على تسبب من اللجنة ان يعلينا مهلة لتناول التقييم . ج- اذا استغرق تحديد الشروع اكثر من ثلاث سنوات اراكر من المهلة المسيرة من مجلس الوزراء فتخصص مدة الاجازة من اصل مسدة الاعفاء للمدة المتبقية في الفقرة (١) من هذه المادة .</p>	<p>نص الفقرة (١) من المادة ٩ ١- ان يكون مبرور اقتصاديا حالات المساهمة أو السابقة أو الاستكان أو استصلاح الأراضي المساهمة (١٦) نص الارباح الصافية للشروع الاقتصادي المبني من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان الشروع في الشروع المسدة ولمدة سبع سنوات اذا تكرر في احد اقر طبقا التالي : - ١- اذا كان الشروع شر ك مساهمة عامة ٢- اذا اقيم خارج عائلته الخاصة</p>

ملحوظات مجلس النواب حول قانون المهور رقم ١٩٧٣ المعدل قانون تشجيع الاستثمار

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢  
الجلسة (١).

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كـ وردت من الحكومة باقتراح الجديد	المادة كـ وردت من الآن
تعديل المادة ٣٥ لا تخضع اية السكن التي يقيمها مالكها سواء كانو ارضين أم من رعايا الدول العربية لمربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) مادة ٣٦ - تسمى فواكه الارباح في البيوت الخاصة وحسب الارباح الناشئة من الاجازة في سنوات الدين العام والسنوات التي تخصصها المؤسسات المالية بزيادة المكونة ك نص فواكه الفرصة الخارجية التي تقرر فيها المكونة ك نص فواكه الفرصة العامة بزيادة المكونة وفي تلك السنوات الاجتماعية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجتماعية لكونه الخاصة في الملك من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) يحدد توزيع المهور (٣٥ و ٣٦) من القانون الاسمي بحيث تصبح على الترتيب (٣٧ و ٣٨).	تعديل المادة ٣٥ لا تخضع اية السكن التي يقيمها مالكها سواء كانو ارضين أم من رعايا الدول العربية لمربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) مادة ٣٦ - تسمى فواكه الارباح في البيوت الخاصة وحسب الارباح الناشئة من الاجازة في سنوات الدين العام والسنوات التي تخصصها المؤسسات المالية بزيادة المكونة ك نص فواكه الفرصة الخارجية التي تقرر فيها المكونة ك نص فواكه الفرصة العامة بزيادة المكونة وفي تلك السنوات الاجتماعية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجتماعية لكونه الخاصة في الملك من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) يحدد توزيع المهور (٣٥ و ٣٦) من القانون الاسمي بحيث تصبح على الترتيب (٣٧ و ٣٨).	تعديل المادة ٣٥ لا تخضع اية السكن التي يقيمها مالكها سواء كانو ارضين أم من رعايا الدول العربية لمربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) مادة ٣٦ - تسمى فواكه الارباح في البيوت الخاصة وحسب الارباح الناشئة من الاجازة في سنوات الدين العام والسنوات التي تخصصها المؤسسات المالية بزيادة المكونة ك نص فواكه الفرصة الخارجية التي تقرر فيها المكونة ك نص فواكه الفرصة العامة بزيادة المكونة وفي تلك السنوات الاجتماعية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجتماعية لكونه الخاصة في الملك من مربية الدواجن ومربية الخدمات الاجتماعية ) يحدد توزيع المهور (٣٥ و ٣٦) من القانون الاسمي بحيث تصبح على الترتيب (٣٧ و ٣٨).

لجنة العمل بالقرارات الاسمي

مجلس النواب



الاسباب الموجبة لتعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢

تمهيد

كان الاردن من اول الدول في المنطقة العربية التي وعت اهمية تشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية . فني عام ١٩٥٥ اصدرت الحكومة قانونين الاول لتشجيع وتوجيه الصناعة رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٥ والثاني لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٥٥ . وقد كان للقانون الاول اثره البالغ في تنمية القطاع الصناعي اذ لم يكن في البلاد ، انذاك اي عمل صناعي يذكر باستثناء مصنع الاسمنت ومناجم الفوسفات وقد انتهجت الحكومة سياسة خاصة ، قد تكون فريدة من نوعها في المنطقة لتشجيع القطاع الخاص . وخاصة فئة التجار من الذين جمعوا اموالا لا بأس بها اثناء الحرب العالمية الثانية ، على الاقدام بالمساهمة في المشاريع الحيوية الكبيرة ، وتلخص هذه السياسة بما يلي : -

- ١ . تحمل الدولة للتفقات اللازمة لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشاريع التي تشجع قيامها على ان تحسب هذه التفقات من مساهمة الحكومة في هذه المشاريع في حالة ثبوت جدواها الاقتصادية والتقنية وتنفيذها .
- ٢ . مساهمة الدولة بقسط وانر من رأس المال اللازم لهذه المشاريع لاعطاء الجمهور الثقة اللازمة فيها تمهيدا لمساهمتهم عن طريق فتح باب الاكتتاب العام .
- ٣ . وضع التنفيذ والادارة في ايدي القطاع الخاص ما أمكن مع ايجاد مراقبة مالية من قبل الحكومة .
- ٤ . منح هذه المشاريع امتيازات خاصة ولمدة طويلة بالإضافة الى ما تضمنه قانون تشجيع وتوجيه الصناعة من إعفاءات وتسهيلات سخية .

وقد كان لهذه السياسة أثرها البالغ في تشجيع القطاع الخاص للاقدام على المساهمة في المشاريع الاقتصادية في البلاد ، وغطى القطاع الصناعي خطوات واسعة خلال حقبة قصيرة من الزمن ، اذا كان معدل النمو في هذا القطاع العام ( ١٦ ٪ ) سنويا وبقيت الحكومة ملتزمة بهذه السياسة مدة عشر سنوات تقريبا تم خلالها اقامة مشاريع صناعية وسياحية كبيرة اهمها شركة مصفاة البترول ، شركة الدباغة ، شركة مصانع الريوت النباتية وشركة الفنادق والسياحة الاردنية وجميعها شركات مساهمة عامة .

وفي مطلع عام ١٩٦٧ اصدرت الحكومة قانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ ، قانون تشجيع الاستثمار الذي حل محل القانونين السابقين وقد وضع القانون هذا نتيجة لتنافس الدول النامية لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع رؤوس الاموال المحلية في المساهمة في خطة التنمية الصناعية .

وبعد وضع خطة التنمية الثلاثية فقد اقرأت الحكومة من قانون جديد لتشجيع الاستثمار لتتفق احكام هذا القانون مع ما جسيه في خطة التنمية المذكورة . وفلا مبدى قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ ولشروه في جدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨٦ الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ، وقد جاء هذا القانون تجسيدا للاهداف والغايات التي وردت في خطة التنمية الثلاثية واهمها : -

- ١ . وجوب تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ او استبداله بقانون جديد يكتل زيادة مدة الاعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجنابة للارباح الصافية للمشاريع الانمائية لكي تصحح سبع سنوات للمشاريع التي تقام في عمان والرقاء وتسع سنوات للمشاريع التي تقام خارج هذه المنطقة على ان تحدد وزارة الاقتصاد الوطني منطقة عمان والرقاء لغايات الصناعة .
- ٢ . اعفاء الماكينات والاجهزة المستوردة لحساب المشاريع الاقتصادية والاقتصادية المصدقة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى .
- ٣ . تقديم الضمانات اللازمة لرؤوس الاموال المستثمرة في الاردن ضد المخاطر غير التجارية .
- ٤ . السماح للمساهم العربي والاجنبي باحتلاك اية نسبة يرأبها من رأس المال الاجنبي للمشروع على ان ينظر في كل طلب على حده .
- ٥ . منح امتيازات خاصة ، بموجب اتفاقيات ثنائية ، للصناعات التقليدية التي تأسسها من اجل استغلال الثروات الطبيعية كمخامات المعادن والصخور والصناعة شريطة ان تثبت جدواها الاقتصادية لغايات التصنيع المحلي او التصدير على شكل خامات او صخور .
- ٦ . انشاء دائرة خاصة لتشجيع الاستثمار يكون هدفها الرئيسي تعريف المستثمرين المحليين والاجانب بفرص الاستثمار المتاحة في مشاريع التنمية الاقتصادية على ان يتم ذلك عن طريق اعداد التقارير والمنشورات واقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والاشراك بالمعارض العالمية واستعمال جميع وسائل الاعلام الاخرى .
- ٧ . تسهيل الاجرامات المتعلقة باعفاء المواد الخام والمواد شبه المصنعة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى والمستوردة خصيصا من اجل تصنيعها واهادة تصديرها .

ب - الاسباب الموجبة

ولما كانت خطة التنمية الثلاثية تهدف الى تشجيع قطاع الاسكان مما يمكن وتشجيعها الذي الدخل المحدود للعمل على امتلاك بيوت سكن خاصة بهم فقد روي انه من المستحسن اعفاء ابنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء كانوا اردنيين ام زعماء الدول الرئيسية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجنابة .

ولتشجيع الادخار من قبل الجمهور في البنوك المربحة وتقنية هذه الادخارات لتساهم في تنمية البلاد الاقتصادية فقد اقرأت الحكومة اعفاء فوائد الودائع في البنوك المربحة وخصص الارباح الخافية من الاستثمار في سنوات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجنابة .

هكذا حده الاصل

ولما كانت القروض الخارجية التي تقرضها الحكومة أو تقرضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية والاجنبية للبنوك المخصصة في المملكة توفر رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الائتمانية فقد اعفيت فوائد هذه القروض والتسهيلات المصرفية من ضريبة الدخل والخدمات الاجنبية وحيث ان تنفيذ بعض المشروعات الائتمانية الكبيرة يستغرق فترة زمنية طويلة قبل ان يبدأ تشغيل المشروع ، ولما كان التنفيذ ( قبل تعديل القانون ) يبدأ بعد اعلان المشروع ومشروعاً اقتصادياً مصداقاً ، فان فترة التنفيذ تستهلك جزءاً من مدد الاعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار مما يقلل من فعالية الاعفاء كاداة لتشجيع الاستثمار .

وبناء على ما تقدم ، وفي نطاق جهود الحكومة لتفادي المناخ الاستثماري المشجع المستمر الاردني والعربي والاجنبي ، فانه بات من الضروري تعديل المادة ( ٢٠ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ على الوجه الوارد في القانون المؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣ .

ولما كانت الحكومة تسعى جاهدة لتشجيع مشاريع النقل البحري عن طريق اقامة شركات لهذه الغاية فقد رؤي ان تضاف عبارة والنقل البحري الى آخر الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٦ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ .

وان الحكومة اذ تقدم المجلس الكريم بالقانون المعدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ لاتقرره يسعدنا ان تؤكد حرصها على المضي في تنفيذ ما جاء في خطط التنمية الثلاثية عن طريق تدعيم وتنمية الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء وتقديم كل ما يلزم مسن اعفاءات وتسهيلات لاصحاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية الذين يرغبون باستثمار اموالهم في المشاريع الائتمانية الاردنية .

قانون مؤقت رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣ ) . ويقرأ مع القانون رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ويكمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصل .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ٦ ) من القانون الاصل بإضافة عبارة ( النقل البحري ) الى آخر الفقرة ( ١ ) منها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ١٦ ) من القانون الاصل ويستأخذ منه بما يلي :

اعفاء الارباح الصافية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية :

أ - تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصنف من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات اذا انشئ المشروع داخل محافظة العاصمة ولدى ست سنوات اذا انشئ خارج محافظة العاصمة .

الاستاذ جعفر نقيب عمان

انا مخالف عن الفقرة ب من المادة ١٤٥ الواقع اعتقد ان الذي وضع المشروع كان متأثراً بالسلام ديكتاري ، لانه ...

المادة ١٤٥ الفقرة ب - ب - تقول يحظر صيد الطيور الجارحة والحيوانات الكاسرة الا بموافقة الوزير فلا ادري ما هي الفائدة او الحكمة او السبب في هذا المنع ، الراعي عندما يسقط ذئب على غنمه يأتي الى الوزير ويقدم استنعاءً والمعرف ان الاستعاء له روتين مشرة ايام حتى يصل الى يدي الوزير فيكون الذئب قد افترس واكل ونام وكذلك الضباع لا يجوز على الاطلاق الموافقة على مثل هذا التشريع .

السيد العظم نقيب عمان

انا اؤيد الشيخ .

الاستاذ جعفر نقيب عمان

فهل يمنع الراعي من الدفاع عن غنمه ام انسه يحال ما بينه وباب السلام لايقتن دائماً مع ...

السيد المقر

المثل الذي ساقه سماحة الشيخ الواقع يحسوز للانسان ان يدلع الاذى عن نفسه ضد الانسان فكيف ضد حيوان كاسر لكن ، هذا لا يمنع اذا وحش مفترس اراد ان يفترس انسان بان يقتله ، هل هي شغلة ، وهذه ثروة حيوانية واللجنة في الواقع رأت المصلحة عليه كما ورد .

السيد ابو النور نقيب عمان

المؤدي يقتل ، انا اؤيد الشيخ .

ب - مجلس الوزراء ان يجعل مدة الاعفاء لمدة سنوات وان يمددها لثلاثة سنوات اخرى اذا كان المشروع لشركتساهم في الدولة ويساهم فيها راحمال اجنبي او كانت خارج حدود محافظة العاصمة .

ج - اذا استغرق تنفيذ المشروع اكثر من سنتين او اكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء فتخصص مدة التجاوز من اصل مدة الاعفاء المشار اليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

المادة ٤ - تضاف المادتان التاليتان الى القانون الاصل برقم ( ٣٥ و ٣٦ ) على التوالي ( مادة ٣٥ - لاختص ابنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول العربية لضرورية الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية ) .

( مادة ٣٦ - تعفى فوائد الدوائج في البنوك المرخصة وحصص الارباح للتأني من الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة كما تعفى فوائد القروض الخارجية التي تقرضها الحكومة او تقرضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة والشركات المساهمة العامة التي تساهم الحكومة بها في المملكة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية ) .

المادة ٥ - يصادق برقم المادتين ( ٣٥ و ٣٦ ) من القانون الاصل بحيث تصبحان على التوالي ( ٣٧ و ٣٨ )

- ٢ -

السيد المقر

بالنسبة لمشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لعام ١٩٧٤ توجد مخالفات للشيخ عبد الباقي جمو .

السيد نائب الرئيس

المقصود من يود الصيد، الصيد خلاف الدفاع عن النفس، أي الحترف، واحد أراد أن يشارك تستطيع أن تدافع عن نفسك لكن لا يترك الأمر للصيد.

السيد المقرر

هذه الغايات الصيد فقط.

الاستاذ جمنو نائب عمان

يعطوفة المقرر، أولا لا اعتقد ان في البلدان يأكل ذئبا الذئب لا يشكل تروية حيوانية على الاخلاق ليس هناك من يصيد الذئب يستفيد منه انما لدفع الاذى.

السيد ابو العز نائب عمان

عدل، عدل، يا ابو هالي، عدل

الشيخ الجازي نائب بدو الجنوب

نحن نؤيد الشيخ.

السيد ابو العز نائب عمان

نحن كلنا نؤيد الشيخ، عدل، عدل.

السيد المقرر

يا اخوان الصيد غير ..

السيد ابو العز نائب عمان

يا ابو هالي موقفك خرج ما في الا تعديل، عدل.

السيد المقرر

لا علاقة لي بهذا.

السيد نائب الرئيس

الاشياء الواردة التي ذكرها فضيلة الاستاذ تختلف، الصيد شكل، أن تمتن الصيد، لا.

السيد المقرر

يا أنني موافق عليه.

الاستاذ جمنو نائب عمان

لا، غير موافق.

السيد المقرر

يعني تحمل رشاش وتمشي !!

السيد ابو العز نائب عمان

هل بقي رشاشات ؟ من كان لديه رشاش باعه أو دبره.

السيد الدلقموني نائب اردب

الاخوان معهم حق، لكن نسيوا كلمة «صيد» في اتيان للصيد، هدف الدولة المحافظة على جنس الحيوانات لان يكون في المستقبل ربما نعمل حديقة سياحية، بهدف الصيد يجب أن يعاقب عليه، أما ذئب هاجمني أو هاجم غنمي لا أتركه وكل الحيوانات الكاسرة، أما المصيد هنا فهو الصيد، هنا كلمة الصيد عرفتها الحكومة بالمشروع.

السيد العوراني نائب الطفيلة

الصيد لكل من جاز أكله من حيوان أو طير، أما المحرم فلا تشمله كلمة صيد فأرجو من الاستاذ أن يسترح من عناء هذا التفكير.

الاستاذ جمنو نائب عمان

كيف ؟

السيد العوراني نائب الطفيلة

الصيد هو صيد حيوان تأكله أما وحش كاسر فليس بصيد، الغاية الصيد.

السيد المقرر

الصيد شيء والمكافحة شيء.

السيد أبو العز نائب عمان

نحن ممكن أن نغير كل شيء في القوانين أما نغير كلام الله فهذا لا نقدر عليه، الله حلال صيد البحر وكيف تأتي أنت هنا وتقول ممنوع الصيد ؟ يا وحيد بك ما قال حرام، الله حلال صيد البر والبحر الا في الاشهر الحرام.

السيد العوراني نائب الطفيلة

... أنا ما قلت خالفت قول الله، أنا أبسدت قول الله، الصيد الذي نستفيد منه تأكله من بر وبحر وغيره أما حيوان كاسر سيأكلك أكله، الله يقتلك.

السيد أبو العز نائب عمان

طيب عدله.

السيد نائب الرئيس

يا أستاذ، دعونا نضع الفقرة بالتصويت، من لا يوافق على هذه الفقرة يرفع يده ؟ أربعة فقط، سقط الاقتراح.

الاستاذ جمنو نائب عمان

يقال : من يوافق.

السيد نائب الرئيس

كله نفس الوضع، نفس الوضع كلهم وافقوا.

الاستاذ جمنو نائب عمان

أربعة.

السيد نائب الرئيس

المشروع هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سبقت فيها الى مجلس الاعيان للمقرر ».

هكذا من الأصل

[illegible]

<p>اجراءات اللجنة القانونية جلسه الرابع</p>	<p>المادة ١٠٠ روت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>المادة للمحول إلى الآق</p>
<p>نظير قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٤/١٢/٢ ثانياً (٢)</p>	<p>ج) يعمل الوزير قراراته فيما يخص انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة وبما لا يضر رط وتخص صيدها على وجهه الاستثناء للاقراض الطبية للاقراض المائية من الطيور الاصلي باضافة الطفرة الثانية اليها معدل المادة (١٥١) من القانون رقم المرقه (٥) الاصلية لتصبح (٥) : تحت حرف (د) يضافه رقم المرقه (٥) الاصلية لتصبح (٥) : (د) يعمل استعمال العقاقير المخرقة في صيد الطيور والحوانات البرية .</p>	<p>نص المادة (١٥١) : أ) يعمل استيراد الطيور (الطيء) او الزواج البرية ( التي تتعمل لاسماك الطيور ) او غيرها او حيازتها دونها او استعمالها ب) يعمل تصبها او بيع من انواع العقاقير لاسماك الطيور ج) يعمل صيد الطيور باستعمال ادوات التمويه كالقنود - وجلسه الطير في ولاء الصيد - او برزق القنود - كالاجاك والاحصاش د) يتبقى من احكام هذه المقتضات الطيور المائية التي يحد انواعها الزواج .</p>

Shirley

أنظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٦ ) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢  
البند ( ٢ )

معدل المادة (١٥٥) من القانون الاولي بامانة العقير والقالية الجاهل يحث

صحف (ج) :-

(ج) بالامانة العقيريات المنصوص عليها في المادتين (١٥٢ ، ١٥٤) :-

يصادر السلاح للسجل المصنف في الممتلكات الخالية :-

- ١) المصنف يهدون رخصة سارية المفعول .
- ٢) المصنف في غير المناطق المبرمج ٣٠ .
- ٣) المصنف في غير الاوقات للسروح ٣٠ .

التي تليها .

١٠٢٤

١٠٢٥

١٠٢٦

١٠٢٧

١٠٢٨

١٠٢٩

١٠٣٠

١٠٣١

١٠٣٢

١٠٣٣

١٠٣٤

١٠٣٥

١٠٣٦

١٠٣٧

١٠٣٨

١٠٣٩

١٠٤٠

١٠٤١

١٠٤٢

١٠٤٣

١٠٤٤

١٠٤٥

١٠٤٦

١٠٤٧

١٠٤٨

١٠٤٩

١٠٥٠

١٠٥١

١٠٥٢

١٠٥٣

١٠٥٤

١٠٥٥

١٠٥٦

١٠٥٧

١٠٥٨

١٠٥٩

١٠٦٠

١٠٦١

١٠٦٢

١٠٦٣

١٠٦٤

١٠٦٥

١٠٦٦

١٠٦٧

١٠٦٨

١٠٦٩

١٠٧٠

١٠٧١

١٠٧٢

١٠٧٣

١٠٧٤

١٠٧٥

١٠٧٦

١٠٧٧

١٠٧٨

١٠٧٩

١٠٨٠

١٠٨١

١٠٨٢

١٠٨٣

١٠٨٤

١٠٨٥

١٠٨٦

١٠٨٧

١٠٨٨

١٠٨٩

١٠٩٠

١٠٩١

١٠٩٢

١٠٩٣

١٠٩٤

١٠٩٥

١٠٩٦

١٠٩٧

١٠٩٨

١٠٩٩

١١٠٠

١١٠١

١١٠٢

١١٠٣

١١٠٤

١١٠٥

١١٠٦

١١٠٧

١١٠٨

١١٠٩

١١١٠

١١١١

١١١٢

١١١٣

١١١٤

١١١٥

١١١٦

١١١٧

١١١٨

١١١٩

١١٢٠

١١٢١

١١٢٢

١١٢٣

١١٢٤

١١٢٥

١١٢٦

١١٢٧

١١٢٨

١١٢٩

١١٣٠

١١٣١

١١٣٢

١١٣٣

١١٣٤

١١٣٥

١١٣٦

١١٣٧

١١٣٨

١١٣٩

١١٤٠

١١٤١

١١٤٢

١١٤٣

١١٤٤

١١٤٥

١١٤٦

١١٤٧

١١٤٨

١١٤٩

١١٥٠

١١٥١

١١٥٢

١١٥٣

١١٥٤

١١٥٥

١١٥٦

١١٥٧

١١٥٨

١١٥٩

١١٦٠

١١٦١

١١٦٢

١١٦٣

١١٦٤

١١٦٥

١١٦٦

١١٦٧

١١٦٨

١١٦٩

١١٧٠

١١٧١

١١٧٢

١١٧٣

١١٧٤

١١٧٥

١١٧٦

١١٧٧

١١٧٨

١١٧٩

١١٨٠

١١٨١

١١٨٢

١١٨٣

١١٨٤

١١٨٥

١١٨٦

١١٨٧

١١٨٨

١١٨٩

١١٩٠

١١٩١

١١٩٢

١١٩٣

١١٩٤

١١٩٥

١١٩٦

١١٩٧

١١٩٨

١١٩٩

١٢٠٠

١٢٠١

١٢٠٢

١٢٠٣

١٢٠٤

١٢٠٥

١٢٠٦

١٢٠٧

١٢٠٨

١٢٠٩

١٢١٠

١٢١١

١٢١٢

١٢١٣

١٢١٤

١٢١٥

١٢١٦

١٢١٧

١٢١٨

١٢١٩

١٢٢٠

١٢٢١

١٢٢٢

١٢٢٣

١٢٢٤

١٢٢٥

١٢٢٦

١٢٢٧

١٢٢٨

١٢٢٩

١٢٣٠

١٢٣١

١٢٣٢

١٢٣٣

١٢٣٤

١٢٣٥

١٢٣٦

١٢٣٧

١٢٣٨

١٢٣٩

١٢٤٠

١٢٤١

١٢٤٢

١٢٤٣

١٢٤٤

١٢٤٥

١٢٤٦

١٢٤٧

١٢٤٨

١٢٤٩

١٢٥٠

١٢٥١

١٢٥٢

١٢٥٣

١٢٥٤

١٢٥٥

١٢٥٦

١٢٥٧

١٢٥٨

١٢٥٩

١٢٦٠

١٢٦١

١٢٦٢

١٢٦٣

١٢٦٤

١٢٦٥

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٨

١٢٦٩

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٦

١٢٧٧

١٢٧٨

١٢٧٩

١٢٨٠

١٢٨١

١٢٨٢

١٢٨٣

١٢٨٤

١٢٨٥

١٢٨٦

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

١٢٩٠

١٢٩١

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٥

١٢٩٦

١٢٩٧

١٢٩٨

١٢٩٩

١٣٠٠

١٣٠١

١٣٠٢

١٣٠٣

١٣٠٤

١٣٠٥

١٣٠٦

١٣٠٧

١٣٠٨

١٣٠٩

١٣١٠

١٣١١

١٣١٢

١٣١٣

١٣١٤

١٣١٥

١٣١٦

١٣١٧

١٣١٨

١٣١٩

١٣٢٠

١٣٢١

١٣٢٢

١٣٢٣

١٣٢٤

١٣٢٥

١٣٢٦

١٣٢٧

١٣٢٨

١٣٢٩

١٣٣٠

١٣٣١

١٣٣٢

١٣٣٣

١٣٣٤

١٣٣٥

١٣٣٦

١٣٣٧

١٣٣٨

### الاسباب الموجبة

١ - لم يعالج الفصل الثالث ( حماية الطيور والحياة البرية وتنظيم صيدها ) موضوع حماية الطيور الجارحة والحياة البرية الكاسرة رغم ان هذه الكائنات تعتبر ثروة هامة لانها تشكل عنصراً أساسياً في التوازن الطبيعي للبيئة .

٢ - من خلال ممارسات الجهات المسؤولة عن تطبيق مواد القانون تبين أن بعض المواطنين بدأوا باستعمال المقايير الخدرة لصيد الطيور والحيرانات الأمر الذي يعتبر سلاحاً خطراً وفقاً للحيوانات البرية والمدمجة والإنسان وعليه فقد اقتضى الأمر إضافة فقرة تعالج هذه الظاهرة .

٣ - أصبح اقتناء الأسلحة النارية بمرخصة أو بغير رخصة أمر واسع الانتشار في البداية بمجبة دفع الإذن عن النفس لسوء الحظ فإن اقتناء هذه الأسلحة إنما هو في معظمه لصيد الطيور والحيوانات على مدار السنة وفي الأماكن المحرمة فيها الصيد وعليه فقد جاءت المادة (٤) من مشروع القانون المرفق لتعيلن المادة (١٥٤) من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المعمول به لوضع حد للمخالفين لاحتكام القانون.

مشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون الزراعة

مادة ١ تنص على هذا القانون ( قانون تعديل  
القانون الزراعي لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع قانون  
الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الجلسة الثامنة من الدورة العادية السابعة ١١ آذار ١٩٧٤

مادة ٢ - تعدل المادة (١١٠) من القانون  
الاصلي بحذف عبارة ( وترصد امانات تصرف  
لتطوير الثروة الحرجية ) الواقعة في نهايتها .  
مادة ٣ - تُلغى المادة (١٤٥) من القانون الاصلي  
ويستعاض عنها بما يلي :-

مادة ١٤٥

أ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة أو قتلها أو اسماها بأية طريقة كما يحظر حيازتها أو قتلها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو نافقة .  
ب - يحظر صيد الطيور الجارحة والحيوانات الكاسرة أو اسماها بأية طريقة أو تسميها إلا باذن خاص من الوزارة .

ج- يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تتنقل عليها احكام هذه المادة يانشر وط ترخيص صيدها على حدة الاشياء للاغراض العلمية.

مادة - تستعمل المادة (١٥١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية لها تحت حرف (د) وإعادة رقم الفقرة (د) الاصلي (ص) :-

د - يحظر استعمال المقايير الحثرة في صييد الطيور والحيلوانات البرية .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٥٤) من القانون  
الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :-  
ج - بالاضافة العقوبات المنصوص عليها في  
المادتين (١٥٤، ١٥٣) يصادر السلاح المستعمل  
للصبي في المخالفات التالية :-

- ١ - الصيد بنون وخصه سارية الفعول
- ٢ - الصيد في غير الناطق المسوح بها
- ٣ - الصيد في غير الاوقات المسوح بها
- مادة ٦ - يلغى ما ورد في المادة ( ١٩٧ ) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

مادة ٦ - يلغى ما ورد في المادة (١٩٧) من القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

١٥٠

- ٣ -

السيد نائب الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢. هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع موافقون

هوفيا يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وماطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصيل حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ماورد فيها بند (أ) وازضافة البند (ب) التالي اليها :-

(ب) - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل أجر ويجري ترخيصها من قبل سلطة الترخيص بتبنيب من وزير السياحة .

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (١٨) ب) من القانون الاصيل رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) :

(١٤) لوحات السيارات السياحية : يصممها

ايض وتصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام - وده .

المادة ٤- تعدل المادة (١٧٦) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرتين (د و هـ) التاليتين اليها :-

د - السياح الحائزون على رخص سوق اجنبية او دولية اذا سافروا سيارات سياحية اردنية .  
هـ - يقوم بقيادة السيارة السياحية السائح او الزائر بنفسه .

المادة ٥- يضاف الى الملحق رقم (١) للنصوص عنه في المادة (١٧٨) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ عبارة (رسوم اقتناء السيارات السياحية) .

ب و

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصايبها القانون بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ برئاسة معالي السيد رياض المقلح رئيس اللجنة وحضور كل من المقرر عطوفة السيد سليمان القضاة والاعضاء اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :- بشاره هصيب ، صايب الكعكة سامي جندوه ، يعقوب هعمر ، خالد الحاج حسن اميل الغوري ، عبد الباقي جمرة .

وامادت اللجنة النظر في قرارها السابق رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٣ المتعلق بمشروع قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٢ . وبعد الدراسة والتدقيق مرزة لثانية في مشروع هذا القانون قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بمايلي :-

(١) قبول مشروع قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٢ معدلا بالنص التالي :-

مشروع قانون إلغاء قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٤

مادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تحل المؤسسة العامة لتأمين ويُلغى قانونها رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته .

مادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العائدة للمؤسسة العامة لتأمين والالتزامات التي عليها الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بعد تصفياتها

مادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

(٢) صرف النظر عن قرارها السابق رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢٣ واعتباره ملغى . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة القانونية

وبعد الاجتماع مع معالي وزير العدل اتفقت اللجنة على اضافة مادة جديدة للقانون بالنص التالي :

مادة ٤ - يؤلف مجلس الوزراء لجنة خاصة تقوم خلال اربعة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون لتصفية المؤسسة وتضمينها على اموال المؤسسة وتقوم بتوزيعها لمحقق ماورد في المادة (٣) من هذا القانون كما يضع مجلس الوزراء في حيز توصي اللجنة التعليمات اللازمة من اجل تماتية كافة علاقاتها القانونية مع الغير وشؤون موظفيها

الاستاذ جعفر نائب عمان

موافق .

السيد ابو البرز نائب عمان

موافق .

السيد الحديث نائب عمان

موافق

السيد ابو البرز نائب عمان

هله موافقين على طول .

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على المشروع بالصيغة التي وضعها اللجنة مع اضافة المادة (٤) التي تلاها سليمان بك

الجميع

موافقون

هوفيا يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر ،

مشروع قانون إلغاء قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحل المؤسسة العامة لتأمين ويُلغى قانونها رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته .

المادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العائدة للمؤسسة العامة لتأمين والالتزامات التي عليها الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بعد تصفياتها

هكذا حذو الأصل

المادة ٤ - يؤلف مجلس الوزراء لجنة خاصة باللائمة من أجل معالجة كافة علاقاتها القانونية مع تقوم خلال أربعة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون لتصفية المؤسسة وتضع يدها على أموال المؤسسة وتقوم بما يلزم لتحقيق ما ورد في المادة (٣) من هذا القانون كما يضع مجلس الوزراء في ضوء توصيات اللجنة التعليمات

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

السيد المقرر

## قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتبنيها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٣/٥ برئاسة معالي السيد رياض المقلح رئيس اللجنة وحضور كل من المقرر عطفة السيد سلمان القضاء والاعضاء اصحاب المال والسمعة السادة : بشارة غصيب ، سابا العكشة ، سامي جوده ، يعقوب معمر ، اميل الثوري ، ماهر ارشيد .

ونظرت في مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ اتمت عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتلقيه قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

(١) الاستعاضة عن الفقرة (١) من المادة (٤) بالنص التالي :-

(أ) - تشكل اللجنة العليا من وزير المالية / الأراضي والمساحة ورئيس هيئة وادي الاردن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام دائرة الأراضي والمساحة ) . وممثل عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

(٢) حذف عبارة ( ومدير اشغال المحافظة او من يتنبهه وزير الاشغال العامة بدلا منه ) الواردة في آخر الفقرة (ب) من المادة (٤) .

(٣) اضافة عبارة ( شريطة ان يتم اعضاؤها في المنطقة التي تقع فيها الارض ) الى آخر البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٨) .

(٤) اضافة عبارة ( الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض ) الى آخر البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٨) .

(٥) اضافة عبارة ( يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض ) بعد عبارة ( المزارعين الذين ) الواردة في أول البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٨) .

(٦) اضافة عبارة ( مقبلاً في المنطقة التي تقع فيها الارض ) بعد عبارة ( الطالب اردنيا ) الواردة في أول السطر الثاني من البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٩) .

(٧) اضافة عبارة ( جزئياً او كلياً ) بعد عبارة ( وخالية من الاشجار ) الواردة في السطر الثاني من البند (١) في الفقرة (ب) من المادة (٩) .

(٨) اعتبار نص المادة (١٢) تحت فقرة بحرف (أ) واضافة فقرة جديدة تحت حرف (ب) بالنص التالي :-

## المادة ١٢ :-

ب - مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا بيع او تأجير الاراضي المسجلة باسم الخزينة كتأجير عامة لاية مدينة او قرية الى المجلس البلدي او القروي لتلك المدينة او القرية الذي له الحق ان يقرر كيفية التصرف بها وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الوزراء .

(٩) اضافة عبارة ( وما طرأ عليه من تعديلات ) بعد عبارة ( رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ ) الواردة في المادة (٢١) : وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

## المضامين العكشة :

في ملاحظة سادتها في المجلس

ومن شأن سابا بك اتفقت اللجنة على اعادة صياغة الفقرة ب - المضافة الى المادة ١٢ تصبح بالشكل التالي :

« يصرف النظر عما ورد في هذا القانون ، مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا ، بيع او تفويض او تأجير اراضي املاك الدولة المسجلة باسم الخزينة حراجياً ، بالمعدل الذي يراه ، بشرط ان تكون خالية من الاشجار ، الى المجلس البلدي او القروي لهذه المدينة او القرية المجاورة تلك الاراضي الذي له الحق ان يقرر كيفية التصرف بها ، في ضوء التعليمات التي يضعها مجلس الوزراء » .

الأستاذ جمو نائب عمان

موافقتين على ادخال هذا التعديل :

السيد المقرر جيد .

الأستاذ جمو نائب عمان

هنا غير كل القانون .

السيد المقرر

الاريدونيا ؟

واصوات : ماضي ، ماضي

السيد المقرر

الدولة ليس ممنوع عليها ان تفوض .

السيد الحبيب نائب عمان

والتي فيها اشجار ا

السيد المقرر

بني هل تريدونها ؟

هكذا في الفصل



السيد ابو العز نائب معان	الاستاذ جمو نائب عمان
بل زريدها .	انا معارض .
السيد معمر نائب اربد خليفها .	السيد نائب الرئيس
السيد المقرر	مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ ،
الواقع اذا امرتم ، الواقع لا يمنع الحكومة ، هذا	هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة مع الاضافة
الواقع خارج عن اهداف القانون .	الاشيرة التي تلاها المقرر ؟
السيد المفتح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية	الجميع موافقون .
لكن سايا بك يريد اها مكلدا ونحن لهذا نريد اها .	وفي بي نص المشروع كما وافق المجلس عليه
السيد المقرر	وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر ؟
طيب من شان سايا بك .	

### الاسباب الموجبة

- ١ - إيجاد لجنة عليا يكون لها صلاحية البت في امور التفويض والتأجير بدلا من مجلس الوزراء مما يخفف العمل عنه.
- ٢ - ربط امور تفويض الاراضي وتأجيرها سواء كانت حرجية او من الاراضي الشرقية او من المرتفعات بسلطة واحدة ويقانون واحد مما يكون له الفائدة الكبيرة في معالجة الطلبات والحيلولة دون الاستغلال .

### مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤

### قانون ادارة املاك الدولة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - تعني عبارة (املاك الدولة) : الاموال غير المنقولة المسجلة باسم جريدة الممتلكات الأردنية الهاشمية والتي تستعمل وفقا للقوانين المرعية .
- تعني كلمة الوزير / وزير المالية / الاراضي والمساحة .
- تعني كلمة المدير / مدير عام دائرة الاراضي والمساحة .
- تعني عبارة ( اللجنة العليا ) اللجنة المشكلة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - ينطاط بالمدير كل ما يتعلق بإدارة اراضي الدولة واملاكها والانشاءات القائمة عليها .

المادة ٤ - لغايات تفويض وتأجير املاك الدولة : -

- ١ - تشكل اللجنة العليا من وزير المالية / الاراضي والمساحة ورئيس هيئة وادي الاردن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام دائرة الاراضي والمساحة وممثل عن وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية .
- ب - يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء لجنة تسمى ( لجنة املاك الدولة ) مؤلفة من الحاكم الاداري ومدير تسجيل الاراضي ومدير المالية او خاضعة وممثل عن وزارة الزراعة يعينه وزير الزراعة .

المادة ٥ - يكون عمل لجان املاك الدولة النظر في طلبات الاستئجار والتفويض التي يحال اليها من المدير واجراء الكشف عليها والتحقق في تلك الطلبات واية امور اخرى تتعلق باملاك الدولة وتقرير قيمتها بالسعر النارج عند التقدير وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها للجنة العليا .

المادة ٦ - تصدر اللجنة العليا توصياتها بالتفويض والتأجير وترفعها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب .

المادة ٧ - يجري تأجير املاك الدولة للغايات السكنية في المادة ١٠ من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير دون الحاجة الى لجنة او اعلان .

المادة ٨ - يجري تفويض وتأجير املاك الدولة وفق الاولويات التالية : -

### ١ - لغايات الزراعية

- ١ - المزارعون الذين يمتنعون الاعمال الزراعية وليست لهم املاك مسجلة باسمهم ويقومون عادي في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي من اعدادها احياء الاراضي الزراعية بشرط ان يقيم اعضاؤها في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٣ - خريجو المدارس والمعاهد والكليات الزراعية من غير الموظفين الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٤ - المزارعون الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض والاعمال الزراعية ولا يملكون ارضا تكفي لاحتياجاتهم .

### ب - لغايات السكنية

- ١ - تفويض املاك الدولة للغايات السكنية ضمن مناطق التنظيم عن طريق تفويضها بالاسعار

هكذا عند الاستدلال

الدارجة أن لا يملك بيت سكن مقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الأرض ومسؤولا عن إعالة أسرته .

٢ - يمنع تفويض الشخص الواحد مساحة تزيد عن الدونمين ضمن مناطق البادية والتنظيم ويشمل هذا المنع أفراد عائلة المفوض إليه المسؤول عن إعالتهم شرها .

٣ - في جميع الأحوال الوارد ذكرها في البنين أ و ب يشترط أن يكون الطالب اردنيا مقيماً في المنطقة التي يقع فيها الأرض وقادراً على احياء الأرض بالغنا من الرشد اذا كان شخصاً طبيعياً .

٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (٧) تاجر املاك الدولة لغير الغايات الزراعية والسكنية وفق ما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا .

المادة ٩ - أ - يجري تفويض الاراضي الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وفق احكام هذا القانون وذلك بعد اخذ موافقة وزير الزراعة على ذلك .

ب - يجري تأجير وتفويض الاراضي المسجلة حراجاً وفق احكام هذا القانون بعد اخذ موافقة وزير الزراعة/الحراج اذا كانت : -

١ - قطعاً مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونماً غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار جزئياً او كلياً ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او بقسمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .

٢ - قطعاً صغيرة لا تزيد مساحة اي منها عن خمسة وعشرين دونماً ولو كانت مغطاة جزئياً او كلياً بالاشجار الحرجية اذا كانت محاطة من جميع جهاتها بأراضي مملوكة بقصد زراعتها بالاشجار المثمرة او بقصد تطعيم ما بها من اشجار اذا كانت قابلة للتطعيم .

٣ - قطعاً خالية من الاشجار الحرجية .

المادة ١٠ - يجوز مبادلة الاراضي الحرجية بأراضي مملوكة لغايات جميع الاراضي الحرجية في حالة كون تلك الاراضي يتداخل مع بعضها وذلك بعد موافقة وزير الزراعة . ويجري للمبادلة بتوصية من اللجنة العليا وقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١١ - عند تأجير او تفويض اراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقياتها .

المادة ١٢ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة ، اللجنة العليا بناء على تنسيب من المدير ان تقرر تأجير او بيع املاك الدولة بالزاد العالي اذا رأت في ذلك مصلحة للخرينة على أن لا يقل بدل للأودة عن ٨٠٪ من الاسعار الدارجة وعلى أن يضمن قرار الاحالة القطعية لمواقعتها ويشترط الا تزيد قيمة المالك على حصةه بنسبة لا تزيد عن ٩٠٪ من هذا القانون .

ب - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا يسمح أو تفويض أو تأجير أراضي أملاك الدولة المسجلة باسم الخرين حراجاً بالبدل الذي يراه بشرط أن تكون خالية من الأشجار والمجلس البلدي أو القروي لتلك المدينة أو القرية المجاورة تلك الأراضي الذي له الحق ان يقرر كيفية التصرف بها في ضوء التعاليم التي يضعها مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - اذا تقرر تأجير ارض من أملاك الدولة الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٣ والمسجلة حراجاً توضع شروط العقد من حيث تأجيرها واصلاحها باتفاق مع وزير الزراعة ويجب ان يتضمن قرار التأجير مراعاة احكام هذه المادة . ويكون لوزارة الزراعة الحق بالاشراف على تنفيذ شروط العقد ولوزير الزراعة ان يطلب إلغاء العقد اذا وجد مخالفة تبرر ذلك الإلغاء .

المادة ١٤ - باستثناء اراضي الجفتك لا يجوز للمستأجر او المتأجر بقصد التفويض ان يتنازل عن حقوقه بالتأجير لأي شخص الا بموافقة المأجر .

المادة ١٥ - يمنع المفوض اليه أي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ويمنع مبادلتها بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل ويسري على الاراضي التي ستفوض وفق احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - يمنع تفويض املاك الدولة للغايات الزراعية الا بعد ان يتم تأجيرها مدة لا تقل عن خمس سنوات بقصد الاحياء .

المادة ١٧ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها او تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون لاملاك مسجلة ومثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة .

المادة ١٨ - اذا توفي المستأجر او المفوض اليه تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة ٢٠ - أ - يلغى قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٧٢ .

ب - يلغى هذا القانون كل ما يتعارض مع احكامه من الاحكام الواردة في قانون الزراعة رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٣ .

ج - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦٨ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

د - لا تؤثر احكام هذا القانون على ما ورد في قانون هيئة وادي الاردن رقم (٧) لسنة ١٩٧٣ .

المادة ٢١ - يعمل بما ورد بنظام تأجير وتفويض املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الاراضي والمساحة ووزير الزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مجلس النواب

(د)  
قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٤

## السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٣/٥ برئاسة معالي السيد رياض الفلح رئيس اللجنة وحضور كل من المقرر عطوفة السيد سليمان والاعضاء اصحاب المعالي والسادة السادة :-

بشارة غصيب، سابا المكشة، سامي جودة، يعقوب معمر، اديل الغوري، ماهر ارشيد.

ونظرت في مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤ احال عليها من قبل المجلس الكرم وبعد دراسته وتدقيقه قررت توصية المجلس الكرم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :

(١) الاستعاضة عن عبارة ( ان يتم اقامة دائمة ) بعبارة ( ان يكون مقبلاً ) الواردة في البند (٣) من الفقرة (١) من المادة (٤) .

(٢) حلت البند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٤) بكامله .

(٣) حلت عبارة ( او الصناعة ) من اخر البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٤) .

(٤) حلت السيد (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٤) بكامله .

(٥) حلت البند (٣) من الفقرة (ج) من المادة (٤) بكامله .

(٦) يصبح البند (٤) من الفقرة (ج) من المادة (٤) برقم (٣) ويحذف من اخره عبارة ( او الصناعة ) .

(٧) اضافة عبارة ( او الوثيقة ) بعد عبارة ( ان يبرز الوكيل الوكالة ) الواردة في السطر الثاني من البند رقم (١) في الفقرة (ب) من المادة (٥) .  
(٨) حلت المادة (٨) بكاملها واعادة ترقيم باقي المواد .

(٩) في المادة (١٣) تصاف عبارة ( او صراف مرخص ) بعبارة ( بواسطة بنك مرخص ) وشطب عبارة ( كما ويترتب عليه للخب للمادة ) .  
(١٠) اضافة فقرة جديدة تحت حرف (د) الى المادة (١٤) بالنص التالي :-

د - باستثناء ما نص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على المستورد او المصدر للبضائع التي تخص حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ان يضمن المقصد الذي يرميه اسم الوكيل التجاري ونسبة العمولة المتفق عليها واذا لم يراع الطرفان ذلك تعتبر العمولة ديناً للخير، وتستوي بالنسبة التي يقررها الوزير على ان لا تقل عن ١٪ من ثمن البضاعة .

(١١) في المادة (١٥) يشطب من اخرها عبارة ( او الحصول على وكالات الى اخر المادة ) .

(١٢) اضافة عبارة ( وما يفوته من ربح ) الى آخر المادة (١٩) .

وتوصي اللجنة المجلس الكرم بالموافقة على قرارها اللجنة القانونية

السيد المفلح نائب رئيس اللجنة القانونية

يا سليمان بك ، هل مادة الاستيراد محصورة بالحكومة ؟

السيد المقرر:

لا يا سيدي ، هذا نعمنا باستثناء ما نص عليه

بالفقرة ١ - من هذه المادة على المستورد او المصدر للبضائع التي تخص حكومة المملكة .... الخ .  
السيد ابو العز نائب معان

هل كل حال المجلس الذي جمعنا ووجد بك حتى ارد عليه ويرد علي هو يعرفني وانا يعرفه وكلانا اولاد بلد ، ما جهش .

اولا اشكر اللجنة الموقرة على جهودها في هذه المادة ، انما انا اخاف كثيرا من التلاعب وعندني تحفظات على هذا الموضوع .

السيد المقرر

اي مادة .

السيد ابو العز نائب معان

الموضوع هذا بالذات ، موضوع الوسطاء .

السيد المقرر

يا سيدي الواقع الوسطاء اللجنة وضعت باعتبارها ان يكون الوسطاء والوكلاء اردنيون .

السيد ابو العز نائب معان

انا الذي قلته اشكرك . انا اشكر لك لكن انا عندي تحفظات اريد ان اقولها .

السيد المقرر

الوكيل التجاري ، اذا سمحت لازيد وكيل تجاري يقعد في البلد ، نحن نريد رأس المال واحد جاء وفتح مكتب وسيط او وكيل لازيد اجنبي .

السيد ابو العز نائب معان

يا اخي انا معك في هذا الكلام ، انا اؤيدك ، لكن لي كلام هل عندك مانع ؟

السيد المقرر

تفضل ، هل تريد ان تشكرنا

السيد ابو العز نائب معان

لا اريد ان اشكرك فقط اشكرنا وفي تحفظات.

يا عطوفة الاخ ، تلاعب التجار وتلاعب الشركات اكبر من مستوى اي انسان في الدنيا حتى في اميركا في انجلترا ، التجار والشركات لما اساليب خاصة في الاعمال التجارية ، لذلك انت قلت هنا في المادة :

ان يكون مقبلاً دائماً لان الشركات تستاجر اشخاص آخرين مرضى النفوس ويقول له هذا ادخل عشرة الاف دينار ، خذ لك دينار وهو لا يساري مائة دينار ، ويقول لك يا عمي انا استفيد ويستعملون اسمي انا اريد تحفظات على هذا الكلام ، انا معك مؤيدك واشكرك .

السيد المقرر

القصد الاقامة الدائمة للتاجر وليس ان تثبت .

السيد ابو العز نائب معان

هنا يقال : مقبلاً دائماً . ضع عقوبة على من وثبت اذاته بهذا العمل انا معك يا ابو هالي .

السيد المقرر

الاقامة من وجهة النظر القانونية .

السيد ابو العز نائب معان

اذا اتم تصحون القوانين ..

الاستاذ جود نائب معان

انا موافق مع ...

السيد ابو العز نائب معان

انا لا اوافق واحصح على هذه النقطة .

السيد نائب الرئيس

مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤ هل يوافق المجلس عليه كما عدته اللجنة ؟

الجيب : موافقون

وفنياً لي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

هكذا في الأصل

## الاسباب الموجبة لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٣

لما كان العمل بقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٦٨ معطلا بسبب تحديد فترة معينة يجب ان يتم التسجيل خلالها وبالنظر لانقضاء تلك المدة دون ان تمكن الغالبية العظمى من الوكلاء والوسطاء التجاريين من التسجيل خلالها ولا كانت هنالك ثغرات متعددة في القانون المشار اليه فقد عمدت الوزارة الى وضع القانون الجديد لعام ١٩٧٣ لسد الثغرات المبحوث عنها وتحقيق الامور التالية :-

- ١ - وضع القانون الجديد انسجاما مع روح قانون التجارة رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٦ الذي قرر احكاما عامة فيها يتعلق بمقدد الوكالة والوساطة التجارية باعتبارها اعمالا تجارية يخضع مساهمتها للامانة .
- ٢ - حصر القانون ممارسة عمل الوكالة والوساطة التجارية بالوكلاء الاردنيين للحفاظ على العملة المخصصة من هذه المهنة داخل المملكة وانه وان كان قد سمح للوكيل او الوسيط الاجنبي السلي مارس العمل قبل صدوره بتعاطي العمل بالوكالات التي لديه وفقا لحقه المكتسب بها ، الا انه منع عليه تعاطي العمل بايسة وكالات جديدة بعد صدوره وهو امر كان مفعلا في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ .
- ٣ - اورد مشروع القانون الجديد نصوصا تشريعية جديدة فيها يتعلق بالعمولات التي يتقاضاها الوكلاء والوسطاء في الخارج مقابل الوكالة او الوساطة التي يتم اجراؤها وضرورة اعادة هذه العمولات بالعملة الاجنبية الى المملكة وفقا لانظمة وعمليات مرافق العملة الاجنبية .
- ٤ - اورد مشروع القانون هذا نصوصا تنظم علاقة الموكل بالوكيل وهي امور يجب ان تتضمنها القوانين الخاصة التي تناولت في احكامها فئة معينة وقطاعا جديدا من قطاعات التجارة كقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين بموضوع البحث .

٥ - لم يقبله القانون الجديد التسجيل بمدة معينة وانما ترك للوزير تحديد هذه المدة وقضا لتطبيقات الامور والاضمان مهنة المرونة عليه لاسيما وانه يتناول تنظيم امور تجارية هي بحكم طبيعتها مرتبة متجددة .

وتجديا لاجراء التبديلات والاضافات المتكررة على القانون السابق وروغبة في إيجاد التجانس في مواد القانون المقترح اصداؤه بحيث يكون اجانها لكانة احكام الوكالات والوساطات التجارية ومن يتعاطى العمل بها على اسس تنظيمية واضحة بعد ان اجله بين الاعتبار مطالب اصحاب المهنة المتهم التي تتسجم مع المصلحة العامة لقد رأيت ان هذه الوزارة دفع مشروع القانون المرفق لاجل هذه .

مشروع  
قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني .
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني .
المسجل	الوظائف المعين بقرار خاص من الوزير بناء على تنسيب وكيل الوزارة للاشراف على تطبيق هذا القانون .
الوكيل التجاري	الوكيل بالعمولة والوكيل الموزع لحسابه الخاص والوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة والوكلاء الآخرون الذين يتعاطون اعمالا مماثلة بما فيهم وكلاء الدعاية والاعلان .
الوسيط التجاري	كل من يتعاطى مهنة القيام بالوساطة ليقود او تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء اجر دون ان يكون اجيرا او تابيا عن احد الطرفين فيها .
الوكالة التجارية	هي عقد مبرم بين الموكل والوكيل يتم بموجبه قيام الموكل باجراء تصرفات او اعمال تجارية باسمه ولكن لحساب موكله مقابل عمولة .
الوساطة التجارية	هي قيام شخص بالوساطة بين طرفين لعقد العقد او تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يتفرع عنها لقاء اجر دون ان يتحمل تبعاتها .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية الا للاشخاص المسجلين بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعاطى مهنة ( الوكالة التجارية ) ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء لدى المسجل .

ج - على كل من يتعاطى مهنة ( الوساطة التجارية ) ان يسجل اسمه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء لدى المسجل .

د - يستثنى من احكام الفقرتين السابقتين ( ب ، ج ) من يمارسون الوكالات والوساطات المحلية او يتعاطون وكالة او وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

مكتبة عبد الوكيل

المادة ٤ - يجب أن تتوفر في الوكيل أو الوسيط التجاري الشروط التالية :

- ١ - إذا كان شخصاً طبيعياً
  - ١ - أن يكون أردنياً .
  - ٢ - أن لا يقل عمره عن عشرين سنة .
  - ٣ - أن يكون مقيماً في المملكة .
  - ٤ - أن يكون له محل تجاري أو مكتب في المملكة .
  - ٥ - أن يكون مسجلاً في سجل التجارة في الوزارة وعضواً في إحدى غرف التجارة والصناعة في المملكة .

ب - إذا كان شركة عادية

- ١ - أن تكون أردنية .
- ٢ - أن يكون أكثرية وأعمالها للأردنيين
- ٣ - أن يكون لها مكتب في المملكة ومسجلة لدى إحدى الغرف التجارية .

ج - إذا كانت شركة مساهمة

- ١ - أن تكون أردنية .
- ٢ - أن يكون أكثرية أعضاء مجلس إدارتها أو هيئة إدارتها من الأردنيين .
- ٣ - أن تكون مسجلة لدى إحدى غرف التجارة .

المادة ٥ - على كل من يرغب في تمثيل مهنة ( الوكالة التجارية ) أن يقدم طلباً لتسجيل وكالة مقضى البيانات التالية :-

- أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل إقامته .
- ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي وأعمالها التجارية أو اسم التاجر الموكل وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل إقامته وعلى أن يرفق بالطلب في هذه الحالة ما يلي :-
  - ١ - صورة عن عقد الوكالة المبرم بين الموكل والوكيل أو أية وثيقة تثبت ذلك شريطة أن يبرز الوكيل إلى وكالة أو الوثيقة الأصلية مصدقة لأجراء مطابقة الصورة مع الأصل .
  - ٢ - ترجمة لشهد الوكالة أو الوثيقة إذا كان جازراً باللغة الأجنبية . على أن تكون مصدقة حسب الأصول .
- ج - وثيقة من الجهات المختصة تثبت بأن الشركة الموكلة غير محظورة التعامل معها .
- د - أية معلومات أخرى ضرورية يطلبها السجل .

المادة ٦ - على كل من يرغب في تمثيل مهنة الوساطة التجارية أن يقدم طلباً لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء

التجارين على أن يتضمن الطلب اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري وأية معلومات أخرى يطلبها السجل .

المادة ٧ - على كل من يرغب في تمثيل مهنة الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية وسبق أن تعاطاها قبل نفاذ هذا القانون أن يقدم طلباً لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين أو الوكلاء التجاريين خلال مدة يحددها الوزير بإعلان بنشر في الجريدة الرسمية والصحف المحلية قابلة للتديد .

المادة ٨ - يشترط في طالب التسجيل إذا كان وكيلاً لشركة أو أكثر أو لتاجر أو أكثر أن يكون مرتبطاً مباشرة بموكلة في بلد المنشأ والوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ٩ - يصدر الوزير قراره بشأن قبول طلب التسجيل أو رفضه بناءً على توصية السجل ويتسبب من وكيل الوزارة في حالة قبوله يصدر السجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري أن يتقدم بطلب تسجيل أية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب أو عقد الوكالة أو الشروط المنصوص عليها في المواد ( ٩٠٥٤ ) من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطيه السجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسم المقرر .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الإشارة إلى رقم تسجيله كوكيل أو وسيط في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - على الوكيل أو الوسيط التجاري أن يحول إلى المملكة بواسطة بنك مرخص أو صرف مرخص ، جميع المعاملات التي تستحق له في الخارج على الصفقات التي تم عقدها بواسطته .

المادة ١٣ - أ - على كل مستورد أن يدرج في كافة الماملات التي لها علاقة بالاستيراد والتي يقدم بها إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية اسم الوسيط التجاري أو الوكيل التجاري أو الممثل لشركة أو التاجر أو المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل عقد الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية في السجل وإذا كان الاستيراد قد تم من قبيل المستورد مباشرة فللدائرة المختصة التثبت من أن المصدر لم يدفع أو يلتزم بدفع أية عمولة لأي وكيل تجاري أو وسيط تجاري غير مسجل بموجب هذا القانون .

ب - إذا لم تشمل طلبات رخص الاستيراد على المعلومات المبينة في الفقرة السابقة أعلاه لا يجوز منح الرخص .

ج - تشمل رخصة الاستيراد على اسم الوكيل التجاري أو الوسيط ورقم تسجيله .

د - باستثناء ما نص عليه في الفقرة ( أ ) من هذه المادة على المستورد أو المصدر البشائع التي تخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن يتضمن العقد الذي يبرمه اسم الوكيل التجاري واسم الصورة للتفويض عليها وإذا لم يراع الطرفان ذلك تعتبر العمولة ديناً للمخزن ويسمى بالنسبة التي يقرها الوزير على أن لا تقل عن ١ ٪ من ثمن البضاعة .

مكتبة حنة الفصل

المادة ١٤ - بعد نفاذ هذا القانون لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات ان تتعامل في المملكة بالإضافة الى اعمالها تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج .

المادة ١٥ - يُلغى تسجيل الوكيل او الوسيط التجاري في الحالات التالية :

- أ - اذا فقد او اخل بأي شرط من الشروط الواجب توفرها بموجب احكام هذا القانون .
- ب - اذا ثبت عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .
- ج - اذا انتهى الموكل عقد الوكالة او اذا انتهى اجلها .

المادة ١٦ - لوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق احكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم بموافقة الوزير وتحديد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤنها وشروط الانتساب اليها والرسوم التي تجب عليها وغير ذلك من الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٧ - أ - تكون كافة للمعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين سرية ولا يحق الاطلاع على ملفاتهم الا بطلب من المحكمة .

ب - يجوز لصاحب العلاقة او من يفوضه ان يطلع باشراف المسجل على سجل الوكلاء او الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

المادة ١٨ - ان عقد الوكالة يعتبر حاصلًا لمصلحة المتعاقدين المشتركين وعليه فان فسحة من قبل الموكل دون خطا من الوكيل او اي سبب آخر مشروع يحيز للوكيل بالرغم من كل اتفاق غاثل للمطالبة بتعويض يوازي الضرر الذي يلحق به وما يفوته من ربح .

المادة ١٩ - يكون الوكيل التجاري او الوسيط التجاري مسؤولًا مسؤولية تامة تجاه التاجر الذي جرى العقد لمصلحته حتى يتم تنفيذ شروطه وفي حالة نشوء اي خلاف بين التاجر والمصدر حول بنوده يكون الوكيل التجاري او الوسيط التجاري متكافلاً ومتضامناً مع المصدر تجاه التاجر لتنفيذ شروط العقد ، على ان لا تتجاوز مسؤولية الوسيط التجاري مقدار القائدة التي حققها .

المادة ٢٠ - بالرغم من كل اتفاق غاثل تعتبر عمال العمل الذي يمارس فيه الوكيل نشاطه هي المختصة في النزاعات الناشئة عن عقد الوكالة التجارية .

المادة ٢١ - كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار .

المادة ٢٢ - مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٦٨ ، واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٦- مقررارات اللجنة الادارية رقم (١) المؤرخ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٤

السيد نائب الرئيس

والآن تلت مقرارات اللجنة الادارية وارجو من المقرر والسيد عبدالحج الحاج عبد الله الفضل الى المنصة لاجل ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٤ برئاسة عارفه وليس اللجنة السيد وحيد الموران وخضور اصحاب المعالي والسعادة السادة المقرر والاعضاء : محمد الحاج عبد الله محمد منور الحليدي ، محمد طاهر الكيلاني ، جلال مرزوق القلاب ، ومضبان حجة ، سمود القاضي ، نعم التل فيصل الجازي ، عبد الله الكليب الشريده .

ونظرت في الاوراق والشكاوي الواردة وقررت ما يلي :-

١ ( الشكوى رقم ( ١ ) المقدمة من السيد احمد حوده حمدان والمتضمنة الغلاء الفاحش . توصي اللجنة المجلس الكريم بان تحال الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للعمل على حماية المواطن من الجشع وتيسير اسباب الحياة المعيشية على اكل وجه واعلام المجلس الكريم بذلك .

٢ ( الشكوى رقم ( ٢ ) المقدمة من السيد يوسف تقولا لطفي والمتضمنة بشأن الاستيلاء على ارضه ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير المالية - الاراضي للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بذلك .

٣ ( الشكوى رقم ( ٣ ) المقدمة من السيد محمد خير قيرطاي والمتضمنة ارتفاع اسعار السكر ترى اللجنة ان تلت هذه التلاحم على المجلس الكريم وتترك امر البث فيها الى المجلس ليرى ما يراه مناسباً حول هذه المغالطات ذات الاهمية البالغة في حياة هذا الشعب سلامة العمل الرسمي فيها .

٤ ( الشكوى رقم ( ٤ ) المقدمة من لاجيء اصحاب جبل حي الرب في الرصيفه منهم السيد احمد عبدالقادر احمد ورققاء والمتضمنة عدم منازلهم ، توصي اللجنة المجلس الكريم بالبالغ المستدين باله لا توجد سلطة تتدخل في امر القضاء سوى القضاء نفسه لذا وطالما القضية قضائية فالجلس في حيل من النظر فيها ولا يملك سوى التورية دولة رئيس الوزراء للنظر فيها على ضوء ما يراه مناسباً .

٥ ( الشكوى رقم ( ٥ ) المقدمة من السيد سمير الزريقا ورققاء ، توصي اللجنة بمحفظ الفكري .

٦ ( الشكوى رقم ( ٦ ) المقدمة من السيد محمد حسين الزوي والمتضمنة فصله من فرقة معوقات البترول توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الاقتصاد الوطني لاعلام المجلس الكريم بالاسباب التي ادت الى عدم احادته الى مجلسه وان هناك رغبة ملكية سامية بهذا الشأن واعلام المجلس الكريم بذلك .

٧ ( الشكوى رقم ( ٧ ) المقدمة من سائقي ثقلات حمضيات بمنطقة خزه منهم السيد خليل الشريف ورققاء والمتضمنة التناحب والمثقة التي يعانون منها في نزول سياراتهم الى بين قيسزال ، توصي اللجنة المجلس

مكتبة عبد الرحمن

الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير المالية - الجدارك واذا رأى ان شكواهم على حق يكتب بدوره الى مدير السير لعمل الاجراء اللازم واعلام المجلس الكريم بذلك .

٨ ( الشكوى رقم ( ٨ ) المقدمة من السيد عقاب ابو رمان ورفقاء ، توصي اللجنة بحفظ الشكوى .

٩ ( الشكوى رقم ( ٩ ) المقدمة من الانسة اميره صناع ورفيقاتها والمنظمة العلوات لموظفي وزارة التربية والتعليم ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى على معالي وزير التربية والتعليم للنظر فيها والعمل على ما فيه خير هذا الفريق من معلمي وزارته واعلام المجلس الكريم بذلك .

١٠ ( الشكوى رقم ( ١٠ ) المقدمة من النقابة العامة لاصحاب الباصات الاردنية توصي اللجنة المجلس الكريم بحفظ الشكوى .

١١ ( الشكوى رقم ( ١١ ) المقدمة من النقابة العامة لعمال ومستخدمي وكالة الغوث ، من غير الممكن النظر في هذه الشكوى لان اللجنة تجهل تماما مطالب النقابة وليس لديها ما يثير الطريق اليها . لذا تقرر اللجنة حفظ الشكوى .

١٢ ( الشكوى رقم ( ١٢ ) المقدمة من اعالي قرية عفرا عنهم فوزي العوران ورفقاء ، والمنظمة عدم وجود طريق صالح للسير عليها بعد تلاوتها على المجلس الكريم ، توصي اللجنة باحالتها الى معالي وزير الاشغال العامة للامر بوضع الخطط اللازمة والمباشرة بفتح هذا الطريق لما له من اهمية على اقتصاد لواء الطفيلة خاصة لكون عفرا هي المكان الذي يؤمن لواء حاجاته من الخضار والفواكه على غرار اغوار الطفيلة والجنوبية في المملكة واعلام المجلس بالنتيجة .

١٣ ( الشكوى رقم ( ١٣ ) المقدمة من سكان حي ( ١٤ ) الكسارات جبل الاشرفية عنهم السيد انيس حافظ طرزي ورفقاء بشأن تعرض منازلهم لخطر الانزلاق والهدام بعضها ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء لاصدار امره لامانة العاصمة بما يراه مناسباً واعلام المجلس الكريم بذلك .

١٤ ( الشكوى رقم ( ١٤ ) المقدمة من وكلاء الشعب البريدية عنهم السيد طه محمود ورفقاء والمنظمة طلب زيادة رواتبهم ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لمعالي وزير للواصلات لاجراء ما يراه مناسباً واعلام المجلس بذلك .

١٥ ( الشكوى رقم ( ١٥ ) المقدمة من السيد راشد مؤنس سعيد والمتعلقة بموضوع زيادة القواعد العسكري تقرر اللجنة احالة هذه الشكوى على اللجنة القانونية للمجلس على ضوء المشروعة للقوانين بهم الى التقاعد .

١٦ ( الشكوى رقم ( ١٦ ) المقدمة من السيد عليان الشويك والمنظمة قصده من عمله توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للامر للجهات المختصة بالصياغة هذا التنظيم بمقتضىه معيل كبير وعامة في هذه الظروف المعنوية واعلام المجلس الكريم بذلك .

١٧ ( الشكوى رقم ( ١٧ ) المقدمة من رئيس مجلس قروي السبكية ورئيس مجلس قروي حمود ورئيس مجلس قروي الجديدة عنهم السيد صالح الملسه ورفقاء والمتعلقة بوفاة ثلاث شبان في عاصمة الكرك نتيجة التلوج والامطار الغزيرة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بذلك .

١٨ ( الشكوى رقم ( ١٨ ) المقدمة من السيده ربيعه رشدي محمد خليل والمنظمة مصادرة جواز سفر زوجها توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للامر باعادة الجواز لصاحبه اذا لم يكن هناك محذور يحول دون ذلك من ناحية امنية . واعلام المجلس الكريم بذلك .

١٩ ( الشكوى رقم ( ١٩ ) المقدمة من موظفي اللواء الشمالي عنهم السيد كايد يوسف ورفقاء والمنظمة ضم خدمتهم بالراتب المقطوع الى خدمتهم الفعلية للتقاعد . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للامر للجهات المعنية للنظر في شكواهم هذه والحقوق واعلام المجلس الكريم بذلك . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

هذه الشكوى واضحة وبارقام فاننا اقترح ان تقرر الشكوى

السيد نائب الرئيس

ارجوا من معالي الوزير ان يجيب على الشكوى

السيد العوران نائب الطفيلة

نقطة نظام حتى تستعجب بالنقطة وكى يستعجب

معالي الوزير اقترح تلاوتها

السيد المظم نائب معان

هذا صبح .

السيد المقرر :

معالي الدكتور عمر التالبي وزير الاقتصاد

الوطني / حمان

محبة واحتراما ،

وبعد ان اطلعت على نصير حاكم لصحيفة ( الراي )

الشكوى رقم - ١ - ورقم - ٣ - تتعلق بالغل طمبا الشكوى كانت حاله لوزير الاقتصاد والثانية نفس الشيء وبهذه المناسبة قد تحولت من قبل اللجنة الادارية ان احى وزير التموين الجديد واتمى له التوفيق وان يجيبنا على شكايونا خلال المدة المقررة واللجنة رأت تلاوة الشكوى رقم - ٣ - على المجلس الكريم ليرى رايه فيها .

السيد نائب الرئيس

الافضل تلاوه الشكويين عند ورود الجواب

السيد الرئيس

طيب .

السيد نائب الرئيس

تلى كل شكوى والجواب خلال الجلسة القادمة

الاستاذ جعفر نائب معان

الواقع هذه الشكوى لا تحتاج الى جواب مؤجل

مكتبة من الشكوى



بخصوص توفر السكر وجهود وزارته من أجل تأمين هذه المادة الضرورية ، فذهبت إيمانها في هذا التصريح .

انني اود ان اعلق على بعض النقاط التي تطرق اليها حديثكم وأمل ان يتسع صدركم لهذه التعليقات .

١ - قلت : حددت سعر الطن بـ ١١٩ ديناراً للشراء و ١٢٥ ديناراً للبيع .

ان الارواق المقابلة بالدولارات لملين السعيرين على التوالي ٣٥٧ دولار ، ٣٧٥ دولار :

انني لاستغرب كل الاستغراب ان تحدوا زارتكم سعر الشراء بـ ٣٥٧ دولار في الوقت الذي انشخصيا عرضت عليكم توريد كمية قليلة او كبيرة يحتاجون اليها من السكر لغاية ٣٠٠ الف طن بسعر ٣١١ دولار بموجب كتاب رسمي في ١٩ نوفمبر الجاري .

٢ - قلت : لجأ البعض الى تهريب كميات السكر الى تونك فادى ذلك الى ارتفاع ثمن السكر لدينا من ٩٧ دينار الى ١٣٠ دينار .

اود ان اسأل مماليكم من هم هؤلاء ( البعض ) هل هم مبروفون أم مجهولو الهوية ؟ واذا كانوا معروفين فما هي العقوبات التي عوقبوا بها .

٣ - قلت : اننا بصراحة لانستطيع ان نكون بمنزلة عن العالم وجيراننا وتجربة الشهور الماضية كافي لافئاعنا انه لا يمكن بيع السكر بسعر اقل بكثير من السعر العالمي او سعر الكلفة .

ان هذا كلام يقع الجاهل ولكنه لا يقع من لديه اسبق المعلومات عن اوضاع السوق العالمية .

لقد تأرجعت كلمة القراء وذهن السكر الى

مواليه البحر الاحمر ومنها العقبة خلال الشهر الحالي تأرجحا عتقاً فقد كانت ٢٦٠ دولاراً في ١ نوفمبر فصارت ٣٠٠ دولاراً في ١٥ منه و ٣١٠ في ١٩ منه .

ولكنكم اشتريتم السكر او حددتم سعر بيعه في عيان بـ ٣٧٥ دولار في ذات التاريخ الاخير أي في ١٩ نوفمبر فما السبب ؟

وما السبب ايضا في عدم مبادرتكم في ١٩/١١/١٩٧٣ الى تقدير احتياجات المملكة في ١٩/١١/١٩٧٣ وما اذا اعددتكم مشالا الطواري في ١٩/١١/١٩٧٣ م و ١٩/١١/١٩٧٤ م و ١٩/١١/١٩٧٤ م الخ . . . ؟ وما هي ترتيباتكم لتأمين المؤن الاخرى ؟

اما سمعت وزارته على ضخامة جهازها وغزارة غنصاتها واما سمع وكيل الوزارة المحترم الدكتور هاشم الدباس يسوق اسمها سوق المستقبل ( تونقزماركت ) حيث يمكن تأمين احتياجات السنين الضعاف في السنين السمان باسعار رخيصة نسبيا مقابل دفع عربونات بسيطة ؟ عجبا .

٤ - قلت : عملت وزارة الاقتصاد على اعطاء بالغ للفرق ربحا معقولا وهو ستة دنانير ( أي ١٨ دولار ) .

لماذا هذا الكرم العظيم من طرفكم ولماذا الشح اللبيم من طرف البائع اما رأيت مثلا ان شركتي قمت ببيع ٣٠ قرش في الطن ؟ انشدون بالصالح أم بالمالح ؟

٥ - قلت : ستخسر الحكومة ٦٠٠ الف دينار تقريبا من جراء ابقاء السكر المقرر استيراده وكمية ٣٧ الف طن باسلام كم تحب وزارة الاقتصاد مصلحة المواطنين ؟

ثم سجلت باسما اشخاص بعد اقامة البناء سنوت ثلاثين ورجل مايزيد على عشرة الاف لاجيء ونازح لغاية ارضاء عدد من الاشخاص ، لذلك عندئذ قرر في المرة السابقة قبل نحو عشرة سنوت هدم هذه البيوت تدخل بعض الناس واصدوا جلالة الملك العظيم أمراً بمنع الهدم لمنع الهدم ثم اثاروا الموضوع مرة ثانية وصدر قرار بمنح شخص واحد بهم بيته فاستغل هذا القرار لهدم بيوت اكثر من عشرة الاف مواطن لذلك ارجو ان تتدخل الحكومة لمعالجة هذا الموضوع .

السيد نائب الرئيس

هل يمكن ان نسمع كلمة من دولة الرئيس حول هذا الموضوع ؟

الدكتور عمرو وزير الانشاء والتمير

القضية امام القضاء ، قبل ان يبت فيها القضاء ربما يكون هناك اعتناء على ملك الغير ، فالواقع تنتظر قول القضاء في هذه القضية عافاة على حقوق الغير .

السيد نائب الرئيس

الذي رجوه من الحكومة انه يهدم قانسون للدفاع ويمكن ان تستولي في مقطع خط الرجبة في استيلاء على الارض توقف الاجراءات القضائية كلها وعندئذ يكون لذلك منفع من الوقت لتتفرق بذكورهم .

الاستاذ جمو نائب غان

اذا اقرت الحكومة هذا المبدأ منظم دعوى مشابهة في الزرقاء لان ضم الزرقاء مقام على ابلانها المسجلة قبل الزواج ونحن ساكنون لانتظار باجر ولاطالب بهم لان النجوم الزواج عملية خارجة عن

التي لا أريد بعد ما رايت وسمعت ان التعامل مع وزارته المستقبل بأي شكل من الاشكال . ولكن ارجو عدم المؤجلة اذا فتحت الحديث عن موضوع التوطين عندما اشرف بمقابلة سيدنا جلالة الملك العظيم .

مع فائق الاحترام لمقامكم المحترم ،

خادمكم المطيع

محمد خير قيرطاي

عمان محريسا في ١٩/١١/١٩٧٣ م

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة الشكاوي رقم ١

٢ - ٣ - على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الاستاذ جمو نائب عمان

على ان يأتي الجواب خلال . . . .

السيد المقرر

خلال الوقت المقرر . هذا طلبنا .

السيد نائب الرئيس

خلال المدة التي حددتها النظام .

الاستاذ جمو نائب عمان

بالنسبة للشكوى رقم ٤ - هذه في اعتقادي شكوى عادلة وانا اعرف ظروف هذه القضية ، قد غطى القاضي وقد لام نفسه عندما اصدر حكما في هدم غرفة في هذه المساحة من الارض هذه الابنية قيمت الزوج على ارض نازية الدولة ولم تكن مملوكة لاحد فالارض غريبة الدولة ولقيست الابنية على ارض نازية الدولة

